دور عبد الناصر فى تحرير شبه الجزيرة العربية وتنميتها

د. فوزى أسعد نقيطى

ما أن انتهت الحرب العالمية الثانية، حتى تمكنت الولايات المتحدة من ترسيخ أقدامها فى المملكة العربية السعودية، ومنها أخذ الاستعمار الأمريكى ينتشر فى جميع الأنحاء. وبهذا انفردت شبه الجزيرة العربية بوضع خاص، إذ أصبحت معقلا للاستعمارين: القديم والجديد، اجتمعا عليها معا لنهبها، والاستيلاء على مقومات ثرواتها.

وإذا كان الاستعمار البريطانى قد كبّل حكام وأمراء الخليج بالمعاهدات «المانعة والأبدية» التى كانت تلزمهم، إلى أجل غير مسمى، بعدم التصرف فى شؤون إماراتهم، أو إقامة علاقات خارجية أو منح امتيازات لدولة أخرى إلا بموافقته. فإن الاستعمار الأمريكى ابتدع صيغة أخرى للتعامل مع الحكام السعوديين، وهى «الحماية الأمريكية للنظام القائم مقابل البترول».

أما بالنسبة لشعب الجزيرة العربية، فى هذه المرحلة التاريخية المأزومة، فإن الغالبية العظمى فيه كانت على حافة الجوع، والتخلف. ولهذا لقيت شخصية جمال عبد الناصر وأفكاره، وأعماله، شعبية واسعة، وكان لكلماته ومواقفه الرافضة للسيطرة الاستعمارية والتبعية الاقتصادية، وتحقيق المساواة والعدالة، والتخلص من الحكم الرجعى المتعاون مع الاستعمار، صدى يلهم آلاف المثقفين، والعمال والطلاب.

وسنحاول فى هذه الدراسة أن نوضح الدور الذى اضطلع به الرئيس جمال عبد الناصر للقضاء على الاحتلال العسكرى، والتبعية السياسية والاقتصادية فى شبه الجزيرة العربية، وعلى هذا، فإن الدراسة لابد أن تناقش المواضيع التالية:

١ – الأوضاع السياسية والاجتماعية فى شبه الجزيرة العربية قبل اشتعال الثورة اليمنية ١٩٦٢م.

٢ – دور عبد الناصر فى دفع حركة الإصلاح فى المملكة السعودية.
٣ – دور عبد الناصر فى تثبيت ثورة سبتمبر فى شمال اليمن. ودعم ثورة أكتوبر ١٩٦٣م فى جنوبه ضد الإنجليز.
٤ – دور عبد الناصر فى تحرير الخليج من السيطرة الإنجليزية. وتنمية مجتمعاته.

المحور الأول:

الأوضاع السياسية والاجتماعية فى شبه الجزيرة العربية قبل اشتعال الثورة اليمنية ١٩٦٢م:

(أ) المملكة السعودية:

بالرغم مما كُتب عن المملكة. وتصويرها على أنها قد تحولت إلى «يابان عربية» إلا أن الواقع كان يشير إلى أنها كانت «يمن أخرى» لوجود تطابق بينهما فى الجمود والتخلف. وتشابه كبير بين نظام الإمامة فى اليمن. والنظام الملكى فى السعودية.. ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد. تماثل النظامين فى الأساس الدينى للشرعية السياسية. وقواعد توريث الحكم وغياب المؤسسات التشريعية. والتنظيمات الحزبية. والنقابية. فضلا عن ذلك الامتداد الجغرافى[١] لولا الحرمين الشريفين التى تمنح حاكمها شهرة وحصانة. فضلا عن وجود البترول بكميات هائلة مكنت الأسرة السعودية من دفع الهبات والرشاوى للكتاب والصحفيين للدعاية لهم على حد ما ذكره الوزير البريطانى جوردان Jordan فى جدة[٢] وكذلك فيلبى Philby الذى أمضى فى البلاد السعودية ٤٠ عاما[٣].

وأمامنا كتاب ألفه الأمير طلال بن عبد العزيز. عام ١٩٦٢م. وكان يشغل آنذاك منصب وزارة المالية. تحدث فيه عن أوضاع المملكة. ووصفها «بأنها سيئة. وشاذة وعجيبة»[٤] ثم قال: «إن من يتأمل أوضاعنا يكاد يعتقد أننا شعب عقيم. وأن أرضنا قد حكم عليها بأن تكون أرض التخلف والجهل. وأننا لم نخلق لندلى بدلونا فى حضارة أو معرفة. أو تقدم. وأنه مقضى علينا بالجمود فى عالم دائم الحركة سريع التطور»[٥]. وحمّل أسرته مسؤولية تلك الأوضاع بقوله: «لا شىء يعوق تطورنا نحو الإصلاح السياسى والخير الاجتماعى أصعب مراسا من تلك العقلية البدائية التى تتصور أن بقاءها رهنا ببقاء الجهل. والتبعية. وباستمرار الظلم. والبطش. والحرمان»[٦].

ونظرا لأن الولايات المتحدة هى المسؤولة عن حماية المملكة. فإن الجيش. كما ذكر الأمير طلال: «ظل قليلا فى عدده. ضعيفا فى عدته.. وأن مئات الملايين من الدولارات

التى صرفت من الخزينة باسم تسليح الجيش ضاعت فى صفقات غامضة مريبة»[٧]. ثم أشار إلى الزراعة «بأنها أهملت إهمالا كبيرا»[٨] وكذلك الحال بالنسبة للصناعة «التى لا وجود لها»[٩] وترتيبا على ما سبق، فإن الاقتصاد السعودى، حسب وصفه: «واهن الأساس ضعيف البنيان، حتى ليتهدد ذلك مجتمعنا وكياننا، ذاته، بأخطار كثيرة»[١٠].

وأشار إلى أفراد الأسرة المالكة بأنهم «يتقاضون مخصصات طائلة ترهق خزانة الدولة.. وبينما انغمس البعض فى الترف نزل الأكثرون إلى أدنى مستويات العيش. وذاقوا ذل الحاجة ومرارة الحرمان.. لقد منّ الله على بلادنا بالخير، واختارها مهبطا للإشعاع الإلهى فى العالم كما منّ علينا بمصادر الثروة الطبيعية الهائلة المتمثلة فى منابع البترول الغنية، فبددنا كلتا الثروتين: الروحية والمادية، فلم نرع حرمات مركزنا الدينى وتراثنا الروحى، ثم بددنا ثروتنا المادية فلم نسخرها للخير العام، بل جعلناها وقفا على فئة مترفة من الناس، وحراما على سواد الشعب إلا صدقة وإحسانا»[١١].

وكان السفير الأمريكى قد نبّه حكومته إلى سوء الوضع الاقتصادى وافتقار البلاد إلى النظم المالية[١٢]، وتابع فى مذكرته، بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٥٣م: «إن البلاد ليست عصرية ولا شبه عصرية وتسير كيفما اتفق، وهى تعانى من التخلف فى كافة المجالات، فلا صناعة ولا مواصلات.. إلخ»[١٣]. وفى هذا الصدد، نشرت صحيفة المدينة، شبه الرسمية، بعنوان بارز، فى عددها الصادر يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٩م: «حلم الشعب السعودى تعبيد الطرق بالملكة».

ولأن الاقتصاد السعودى، كان ولا يزال يعتمد على البترول كمورد رئيسى، فقد جعل كل بناء، أو إنجاز مهددا بالخطر. ففى خلال فترة البحث وطبقا للمصادر الأمريكية، كانت عوائد البترول تمثل ٨٥٪ بالنسبة للموارد الاقتصادية[١٤]، تستنزف الأسرة السعودية أكثر من ٥٠٪ منها[١٥].

وظل الحال على ما هو عليه، حتى اشتعال الثورة اليمنية ١٩٦٢م، حيث اشترط الرئيس الأمريكى، كيندى، وضع برنامج للتحديث فى السعودية مقابل تعهده بالدفاع عنها[١٦] خشية سقوط المصالح الأمريكية، بانهيار النظام السعودى نفسه.

(ب) اليمن:

طبقا لوصف المستر «كومر» Komer أقدم أعضاء مجلس الأمن القومى الأمريكى، فى مذكرته للرئيس كيندى، عقب اشتعال الثورة اليمنية فى سبتمبر ١٩٦٢م «فإن نظام الإمام فى

اليمن يعد أحد الأنظمة الأكثر تخلفا فى العالم»[١٧]، أو «إن اليمن هو الأكثر عزلة وتخلفا» كما قال أحد الكتاب الغربيين[١٨]، أو هو «تِبتْ العرب» بتعبير السفير الأمريكى فى القاهرة «جون بادو» Badeau[١٩]، بل إنه عند الكاتب الأمريكى ريتشارد سانجر «أقل أعضاء الأمم المتحدة نصيبا من معرفة الناس.. فلو سألت عشر أشخاص عن عاصمة «التِبتْ» فستكون إجابتهم الفورية بأنها «لاهاسا» لكنك لو سألت نفس الأشخاص عن عاصمة اليمن؟ فإن معظمهم سيسأل: «أين هو اليمن»؟. والغريب فى الأمر أن «التِبتْ» مختفية وراء الهند، بينما اليمن تمتد سواحله أكثر من ثلاثمائة ميل على الساحل الجنوبى الشرقى للبحر الأحمر الذى يصل الشرق بالغرب[٢٠].

وحينما وصل «رالف بانش» Bunch إلى صنعاء، عقب اشتعال الثورة، كمبعوث للأمم المتحدة، عبّر عن استيائه مما رآه من بؤس، وتخلف قائلا: «إنى قبل حضورى إلى اليمن كنت أتصور أن الكونغو هى أكثر الدول تخلفا فى العالم، لكننى وجدت أن اليمن أكثر تخلفا.. ولو كنت مسؤولا عن محاكمة أفراد أسرة «حميد الدين» لجئت بهم، وشنقتهم فى قاعة الأمم المتحدة ليكونوا عبرة لغيرهم من الحكام المستبدين، الظالمين، الطغاة»[٢١].

والواقع، فإن السعوديين يشاطرون الإمام مسؤولية ما وصل إليه اليمن، فمنذ هجومهم الساحق عليه عام ١٩٣٤م، بقيادة الأمير فيصل بالتنسيق مع الإنجليز[٢٢] صار يتبع خط الرياض ولا يقوم بأى عمل سياسى إلا بعد التشاور مع الحكام السعوديين[٢٣] الذين رأو أن من مصلحتهم المحافظة على جارهم الضعيف فى الزاوية التى حُشر فيها[٢٤].

(جـ) عدن وجنوب اليمن:

طبقا لما ذكره قحطان الشعبى، أمين عام «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» فإن الاستعمار قسم منطقة الجنوب إلى أكثر من خمس وعشرين سلطنة، ومشيخة، وإمارة، وبجانب كل سلطان، أو أمير، أو شيخ مستشار بريطانى بيده مقاليد السلطة الحقيقية[٢٥].

ولكن بعد إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨م سارعت بريطانيا إلى إعلان مشروعها الاستعمارى فى ١١ فبراير ١٩٥٩م لإقامة «اتحاد الجنوب العربى»[٢٦]. وهذا الاتحاد الشكلى والذى أبقى على سلطات الحكام فى إماراتهم وسلطناتهم، لم يكن أكثر من تجمع للقوى الرجعية المرتبطة بالاستعمار، وتكتيلها للوقوف، بقوة السلاح الإنجليزى، فى وجه التيار الشعبى التحررى المتعاظم، كما أن الاستعمار كان يرى فى الاتحاد مجرد

وسيلة لإيجاد إدارة واحدة تشرف على الإمارات، أو السلطنات التى يرأسها الحاكم الإنجليزى. إدارة لها صفة «الشرعية» تستطيع أن تتدخل فى كافة شؤون الإمارات بدرجة أكبر من السابق، وتنسق أوضاعها بما يخدم مصالح الاستعمار. والرجعية المرتبطة به[٢٧]. فالإنجليز يسيطرون على سياسة الاتحاد سيطرة تامة، وذلك طبقا للمادة الثانية من المعاهدة الاتحادية، والتى تقول: «سوف تشرف الملكة المتحدة، ويكون لها المسؤولية الكاملة بشأن علاقات الاتحاد مع الدول الأخرى، وحكوماتها، والهيئات الدولية، وسوف لن يدخل الاتحاد فى أية معاهدة، أو اتفاقية أو مراسلات، أو علاقات أخرى مع أية دولة، أو حكومة، أو هيئة بدون معرفة وقبول المملكة المتحدة»[٢٨].

وبعد اشتعال الثورة فى شمال اليمن، عام ١٩٦٢م قام الحاكم العام بضم عدن إلى الاتحاد المذكور، على كره منها. كما تذكر المصادر الأمريكية. التى أضافت أن ضم عدن قد تم بالتنسيق بين الحاكم العام والمجلس التشريعى[٢٩] وهو مجلس استشارى. تشكل عن طريق التعيين، ويضم ١٦ عضوا: أربعة موظفين بريطانيين من دائرة المستعمرات، وأربعة رسميين ممن يستخدمهم التاج، وثمانية أعضاء يختارهم الحاكم العام من مختلف فئات الشعب، خاصة البريطانيين، والعرب، والهنود، واليهود[٣٠].

كما عملت سلطات الاحتلال على فتح باب الهجرة الأجنبية إلى عدن. وسهلت للمهاجرين العيش فى شكل أعمال تجارية، ووظائف فى الحكومة، والشركات، والبنوك على حساب أبناء البلاد، وبعد أن تكونت الجاليات الأجنبية. صارت نصيرا للاستعمار فى سياساته ومخططاته[٣١]. وفى هذا الخصوص اختص قحطان الشعبى الإيرانيين، والهنود، واليهود بالذكر، قائلا: «إنهم تعاونوا مع الاستعمار ضد مصالح الشعب. بينما كان الباكستانيون، والصوماليون مهيئين للاندماج فى البيئة الوطنية»[٣٢].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الجاليات، فى معظمها قد استقرت فى مدينة عدن، التى كانت تضم عمالا صناعيين، ومهنيين. فضلا عن الأعمال التجارية[٣٣] أما بقية المناطق فيغلب عليها الطابع القبلى، البدائى، يعيش أهلها على الكفاف فى حياة متدنية، ومعزولة عن الحضارة[٣٤]. وبدلا من الدخول فى تفاصيل الأوضاع الصحية والتعليمية، والاقتصادية. سنكتفى بما قاله أحد المثقفين اليمنيين الجنوبيين، فى معرض تعليقه على الأوضاع هناك: «بأنه لو أراد أحد الدارسين أن يعد رسالة عن أنماط العصور الوسطى، فليأت إلى هنا، ويدرس أساليب المعيشة ثم ليقدم رسالته وهو واثق من نجاحه»[٣٥].

(د) منطقة الخليج العربى:

فـى وصفها لإمارات الخليج قالـت الخارجية الأمريكية: «إنهـا كيانات entities تعانى من الضعف السياسـى، وأنها تعتمد على الإنجليـز فى حمايتها»[٣٦]. وتجاهلت حقيقة أن حلفاءها الإنجليز هم الذين قسـموا الخليج إلى أقسام بهدف إحداث المزيد من النزاعات المذهبية والقبلية وهى: عمان، ومسـقط، وساحل عمان الذى تجزأ بدوره إلى سـبع وحدات سياسية هى: أبو ظبى، ودبى، والشارقة، وعجمان، وأم القوين، ورأس الخيمة، والفجيرة[٣٧].

وبرغم ضآلة عدد أهالى هذه المشيخات (١٠،٠٠٠ نسمة تقريبا) فقد كانت تفصل بينهما حواجز جمركية، وأخذ بعضها يصدر فى الخمسـينيات جوازات سفر[٣٨] مما يعنى أن كل مشـيخة قد اكتسبت جنسـية خاصة، ولكل منها حاكمها، وعلمها، ونظامها، مع أن أيا منها ليس لها من الوسـائل ما يمكنها من العيش وحدها[٣٩] ومن ثم التحول إلى دولة قائمة بذاتها[٤٠]، ذلك أنه كلما كانت الإمارة أصغر كان سيرها نحو الحماية البريطانية أسرع[٤١].

وهنـا لابد من الإشـارة إلى معاهدات «الصلـح الأبدى» التى وقعتها إمارات السـاحل عـام ١٨٥٣م مع بريطانيا، التى أجبرت الأطراف الموقعة عليها على عدم رد أى اعتداء قد يقع عليها، والاكتفاء بتقديم شكوى إلى السلطات البريطانية[٤٢].

ولم تمض سـنوات طويلة، حتى دخلت جميع الإمـارات العربية فى معاهدات حماية مـع بريطانيا، أكثر إذلالا من المعاهدات السـابقة، وأكثر تقييدا، وصفت بأنها «معاهدات مانعة وأبدية»[٤٣] فهى تمنع الأمير، أو الشـيخ من الدخول فى اتفاقيات أو مراسـلات مع أى حكومـة غير الحكومـة البريطانية، وتمنعه من الموافقة علـى إقامة وكيل لأى حكومة إلا بموافقة بريطانيا كما تمنعه من أن يتخلى، أو يؤجر، أو يرهن، بأى شكل من الأشكال، ولأى سبب من الأسباب، قسما من أراضيه إلا بإذن بريطانيا، مقابل حمايته.

ولأنهـا غير مقيدة بفـترة زمنية فبالإمكان اعتبارها أبديـة[٤٤] وبالرغم من وصفها بأنها معاهدات جائرة[٤٥] إلا أن الأمراء والشـيوخ قد وقعوا عليها تباعا[٤٦]: البحرين (١٨٦١م)، وكل من مسقط (١٨٩١م)، وأبو ظبى، ودبى، ورأس الخيمة، والشارقة، وعجمان (١٨٩٢م)، والكويت (١٨٩٩م)، والسـعودية (١٩١٥م)، وقطر (١٩١٦م). وبهذا أصبح الخليج العربى «بحـيرة بريطانية»[٤٧] وظل الوجود العسـكرى البريطانى ينمو باطـراد منذ عام ١٩٥٦م،

فقد اعتبر التوسع فى القواعد البحرية، والجوية فى عدن والبحرين، والشارقة بمثابة تعويض عن تصفية قاعدة قناة السويس[٤٨].

ونخلص إلى القول إن الخليج لم يشهد أى تطور اقتصادى أو اجتماعى منذ وطأته أقدام المستعمرين الإنجليز، فقد جاء فى تقرير اللجنة التى زارت منطقة الخليج يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٦٤م بتكليف من الجامعة العربية «إن بريطانيا لم تنشئ أى طريق يربط هذه الإمارات الصغيرة بعضها ببعض، برغم الاستعمار الطويل، ووجودها غير الشرعى فى المنطقة نحو ما يقرب من ١٣٥ عاما، ولم تنشئ أى مشروع للرى، أو مشروع لتوفير مياه الشرب، أو الكهرباء، ولم تبذل أى نشاط تعليمى، أو ثقافى، أو صحى، أو اقتصادى، وكل ما فعلته أنها أنشأت مدرستين مهنيتين صغيرتين، إحداهما فى الشارقة عام ١٩٦٢م، والثانية فى دبى، فى العام الذى تلاه»[٤٩].

والأخطر مما سبق، أن السلطات البريطانية فتحت الباب أمام الهجرات الإيرانية، والهندية والباكستانية، والأفغانية، ومن إثيوبيا، والملايو، وسيلان خاصة إلى أبى ظبى[٥٠].

وعلى ذكر هذه الإمارة، فلقد أشار إليها أحد الكتاب الغربيين (جون بولوك) عام ١٩٦٢م بقوله: «إن الطريق الوحيد المرصوف فيها كلها لا يتعدى نصف ميل من الطين المرصوف، ولم يكن هناك وجود لمستشفى، أو عيادة، ولم تكن هناك بناية واحدة ذات أهمية معمارية، ولو استثنينا الحصن فليست هناك بيوت على الإطلاق، بل أكواخ مبنية من الطين وسعف النخيل وعلى ذلك فلا يوجد هناك سبب يحول دون قيام المخططين بمحو كل شىء عن وجه الأرض والبدء من جديد»[٥١].

وكل ما فعله الإنجليز هو إثارة الفجوة بين الحكام، وتقديم المساعدات لحاكم ضد آخر على رغم صِلات القرابة التى تجمع العديد منهم[٥٢] هذا فضلا عن تنمية النزاعات المذهبية، من أباضية، وشيعية، ووهابية، وما إليها[٥٣]. وقد اتصل بهذا الوضع الانقسامى وضع آخر شاذ، وهو الطريقة التى رسم بها الاستعمار خطوط الحدود، لإحداث المزيد من المشاكل[٥٤] حتى يمكننا القول إنه لا توجد منطقة فى عالمنا الحديث تعانى من مشاكل تخطيط الحدود السياسية كما تعانيه منطقة الخليج العربى. ولأنها غنية بالبترول، فإن أى انحراف فى امتداد الحدود، مهما يكن يسيرا قد يفقد إحدى الدول ثروة بترولية ضخمة تكسبها الإمارة المجاورة[٥٥]. والمثير للسخرية، أن برينكلى Brinkley مدير قسم الشؤون العربية

بالخارجية البريطانية، راح يقول مدافعا عن وجهة نظره القائلة بصعوبة إقامة اتحاد يضم إمارات الخليج «إن كل حاكم من حكامها يكن بغضا شديد للحاكم المجاور له»[٥٦].

أما عن تقصير الاستعمار البريطانى، وإبقائه على الأوضاع المتخلفة، فإن جيفرى هاريسون Geoffrey Harrison، نائب وزير الخارجية البريطانى، أصر على القول أمام بعض مسؤولى وزارتى الخارجية والدفاع الأمريكيتين، لدى اجتماعه بهم فى واشنطن يوم ٣٠ يناير ١٩٦٤م: «إن حكام إمارات الخليج محافظون، ومتخلفون، ويصعب دفعهم إلى الأمام بالسرعة المطلوبة»[٥٧].

المحور الثانى:

عبد الناصر ودوره فى دفع حركة الإصلاح فى المملكة السعودية:

لم يهتم الرئيس عبد الناصر ببلد قدر اهتمامه بالمملكة السعودية، وحسبنا أن نذكر أنها البلاد الوحيدة التى زارها خمس مرات[٥٨]. ولقد كان صريحا للغاية مع الملك سعود لما زاره فى أغسطس ١٩٥٤م. حيث تحدث معه عن «ضرورة صيانة أموال البترول والحرص عليها، من أن تذهب إلى هاوية الإسراف وبناء القصور، ومظاهر البذخ التى تسىء إلى الأسرة المالكة ولا تحسن لها» ثم حدثه عن «ضرورة إعداد برنامج إصلاحى يضع أمام عينيه رفاهية الشعب فى السعودية» وقال: «إن مصر على استعداد لأن تضع خبراتها تحت تصرف المملكة بغير تحفظات»[٥٩].

والحق، فإن مصر الثورة، من جانبها، لم تبخل بأى جهد لوضع البدايات والأسس لكل ما يمكن أن يقام عليه بناء دولة حديثة، فاستقبلت مئات الطلبة الذين التحقوا بمدارسها، وجامعاتها، ومعاهدها[٦٠] وكلياتها العسكرية الثلاث: الحربية، والجوية، والبحرية. وتفخر الكلية البحرية بأن خريجيها هم الذين أوجدوا سلاح البحرية السعودى من العدم. كما تخرج عشرات الضباط من معهد الضباط الاحتياط، بمدينة التل الكبير، ليكوّنوا مع أقرانهم، خريجى الكلية الحربية، وسلاح الصيانة، نواة الجيش السعودى[٦١].

وفى الوقت ذاته، أرسلت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية فى يناير ١٩٥٥م بعثة مؤلفة من ٤٠ ضابط، وضابط صف للتدريس فى الكلية الحربية السعودية التى أفتتحت فى ذلك العام، بمدينة الرياض، وكذلك تدريب الضباط وضباط الصف السعوديين فى مختلف مدارس أسلحة الجيش: مشاة، ومدرعات، ومدفعية، وإشارة، وتربية بدنية، ومظلات،

حيث أنشأ العقيد «الزغبى» أول وحدة سعودية منقولة جوا، كما أنشأ مدرسة المظلات، التى تخرج منها مئات الضباط، وضباط الصف[٦٢]. فضلا عن عقد دورات فى مدرسة المظلات بالقاهرة، لهذا كان «فوج المظلات» هو أفضل الوحدات السعودية على الإطلاق، ونموذجا لباقى الوحدات.

وفى مجال ذى صلة، أخذت كلية الشرطة فى القاهرة تستقبل، هى الأخرى، أعدادا من الطلبة السعوديين بدءا من سنة ١٩٥٤م[٦٣]. وفى قرية «سرس الليان» كان هناك عشرات من الموظفين السعوديين يشتركون فى دورات تدريبية، على أيدى خبراء مصريين، فى مجالات الخدمات العامة، والصحة، والبيئة والفنون المختلفة[٦٤].

ولكن وبالرغم مما بذل من جهد، فإن محاولات الإصلاح قد باءت بالفشل، كما قال الأمير طلال، الذى عزا الأسباب إلى «إصرار المسؤولين على بقاء الأوضاع البالية واستمرار النظم البدائية القائمة» على اعتقاد منهم «بأن بقاءهم مرهون ببقاء الجهل والتبعية وباستمرار الظلم والبطش والحرمان»[٦٥]. لهذا فإن اشتعال الثورة اليمنية، كما قال كومر Komer جعل السعوديين يرتعدون خوفا، على اعتقاد منهم، بأن البيت السعودى سيكون الهدف التالى للناصرية»[٦٦].

وخصت إحدى الوثائق الملك سعود بالذكر، بأن قالت: «إنه يعتبر النظام الثورى فى اليمن الموالى لعبد الناصر، يشكل تهديدا مميتا لوضعه»[٦٧] بسبب الامتداد الجغرافى بين البلدين وما قد يترتب عليه من العدوى من اليمن حيث كان هناك تماثلا بين النظام الإمامى والسعودى فى الأساس الدينى للشرعية فى السياسة والحكم، وقواعد توريث الحكم وغياب المؤسسات التشريعية والتنظيمات الحزبية، والنقابية[٦٨].

أما الأمير فيصل، الذى كان فى نيويورك، لحضور جلسات الأمم المتحدة، فإنه أسرع فى الذهاب إلى واشنطن، حيث كتب كومر للرئيس كيندى مذكرة بتاريخ ٤ أكتوبر يقول: «فيصل هنا لمعرفة مدى اعتماد بلاده على مساندة الولايات المتحدة، إنه لا يريد أكثر من نصف ساعة يتحدث فيها، على انفراد، معك، بدون حضور أى من السعوديين»[٦٩]. ولقد حاول الأمير لدى اجتماعه بالرئيس، كيندى، يوم ٥ أكتوبر، أن يقنعه «بأن هدف عبد الناصر هو سحق الحكومة السعودية.. وأنه ما لم تتخذ الإجراءات ضد النظام الجديد وعودة الأوضاع فى اليمن إلى ما كانت عليه، فإن اليمن سوف يصبح

قاعدة للشيوعية ومركزا للنشاط الهدام»[٧٠]، إلا أن الرئيس كيندى، نصحه بإعداد برنامج للإصلاح، والقيام بأعمال مدنية فى المملكة السعودية وذلك بإقامة الطرق والمبانى، والمنشآت الحكومية، مع وعد بإرسال عناصر من سلاح المهندسين الأمريكى للاشتراك مع الجيش السعودى للقيام بتلك الأعمال موضحا: «أن برنامجا كهذا سوف يظهر مدى حرص الولايات المتحدة على تقدم المملكة السعودية وازدهارها، واختبار مدى فاعلية القوات المسلحة فى الأغراض السلمية»[٧١].

وما أن التقى تالبوت Talbot، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط يوم ٩ أكتوبر حتى نصحه بالآتى:

أولا: تشكيل قيادة حازمة مستنيرة تتولى إدارة شؤون البلاد، التى اهتزت، وأمست بلا ضابط بسبب أحداث اليمن.

ثانيا: إدخال بعض النظم المطلوبة لتقوية البنية الداخلية للنظام، ومحاولة اكتساب التأييد الشعبى عن طريق تجديد الحكومة، والتعجيل ببرنامج التطوير الاقتصادى، مع إقامة حكومة دستورية.

ثالثا: البدء فى تبنى سياسة خارجية ديناميكية جديدة.

كما اقترح تكليف السفير فى جدة «بحث السلطات السعودية، على دفع عملية الإصلاح والتقدم فى المملكة، على اعتبار أنها أفضل الوسائل الدفاعية لمواجهة الأحداث فى اليمن، ولتكون بمثابة الرد على رسالة ناصر الثورية»[٧٢]. وبالفعل، فلقد بعث نائب وزير الخارجية بال Ball إلى السفير فى جدة هارت Hart برقية قال فيها: «إن اهتمام الولايات المتحدة بالاستقرار فى المملكة السعودية، وحماية المصالح الأمريكية الحيوية فى المملكة صار أمرا معلوما لدى القاهرة، إلا أن ما نخشاه أن يفسر فيصل ضمان حمايتنا للمملكة، واستقرارها تفسيرا خاطئا، بأن يعتقد أن الضمان يشمل الحفاظ على الأسرة السعودية بأى ثمن»، مطالبا «بأن يبدأ فيصل، على الفور بوضع برنامج للإصلاح والعصرنة Modernization، ولسوف يجد منا كل عون مادى ومعنوى»[٧٣].

ولقد أكد على ذلك الرئيس كيندى، بأن أرسل خطابا للأمير قال فيه، ما معناه: «أن الحماية الأمريكية للسعودية مشروطة بتحديثها»[٧٤]. وفى مذكرة بتاريخ ٧ نوفمبر، طلب وزير الخارجية من سفيره فى جدة التركيز على الأعمال المدنية civic actions

مشـيرا إلى أن الحكومـة الأمريكية قد وضعت بعض الخطط اللازمـة لتنفيذ هذا البرنامج، كما أنها سـوف تسـاعد فى برنامج التطوير الاقتصادى بواسطة «فريق المسح الاقتصادى، التابـع لمجلس التخطيط الأعلى الأمريكى U.S Economic Survey Team. Supreme Planing Board.

ومضيفا.أن المسؤولين الرسميين فى الحكومة الأمريكية قد أوضحوا لفيصل، لدى زيارته لواشنطـن «أن المصالح الحيوية للولايات المتحدة فى المملكة السعودية هى التى تبرر تقديم المسـاعدات الكاملة للمملكة السعودية والمحافظة على استقلالها، لمنع أى تدخل خارجى فعلى.. إننا نأمل أن يعى الأمير فيصل جيدا «أن تعهداتنا للأسرة السعودية على هذا النحو مشـروطة بتحديث المملكة السـعودية وتقدمها، ولا يتضمن الحفاظ على الأسـرة السعودية بأى ثمن»[٧٥] وكان وزير الخارجية قد بعث ببرنامج متكامل للإصلاح إلى السفير يتكون من ١٠ نقاط هى[٧٦]:

١ – الحد من إسراف (فقرة محذوفة) العائلة السعودية المالكة.
٢ – زيادة المشاركة الشعبية فى الحكومة.
٣ – التخلص من (فقرة محذوفة) الموظفين الدينيين.
٤ – الإسراع فى وضع آليات لصنع القرار.
٥ – إزالة العقبات أمام البرنامج الاقتصادى، ليواصل انطلاقه.
٦ – الحد من الرشاوى، ووسائل الكسب غير المشروع فى الأجهزة الحكومية.
٧ – تحسين وضع القضاء، وتحقيق العدالة.
٨ – تكثيف الجهود لتحسين النظام التعليمى.
٩ – الحد من البيروقراطية.
١٠ – إلغاء الرق.

ثم أبرق الوزير بتوجيه إلى كافة سفراء الولايات المتحدة فى المنطقة، جاء فيه: «إن أنسب الحلول بالنسبة لفيصل لمواجهة «خطر الناصرية» Nasserist Danger يتلخص فى الآتى[٧٧]:

١ – التركيز على برنامج التحديث، من أجل تقوية البنية الاجتماعية فى السعودية.
٢ – تحسـين قدراته العسـكرية بهدف الدفاع عن نفسه، مع تفادى تعريض جيشه وباقى مؤسسات بلاده الضعيفة إلى إرهاق لا طائل منه.

وفيما يتعلق بالفقرة الأخيرة، فإن الوزير طلب من سفيره إبلاغ فيصل بالكف عن مساعدة الملكيين (فى اليمن) بالأموال والأسلحة حتى لا يتعرض موقفه الضعيف للخطر، وأنه من الأفضل له تحسين قدراته الدفاعية، وتقوية البناء الاجتماعى فى بلاده، مؤكدا على «أن التقدم فى هذين المجالين هو الكفيل بتقليل التهديد الذى يشكله عبد الناصر»[٧٨].

ويمكن القول إن الإدارة الأمريكية، وهى تتحرك نحو عملية الإصلاح فى السعودية كانت تدرك هذه الحقيقة وهى «أن الناصرية قد شكلت تحديا مباشرا لنظام الحكم السعودى، بعد أن مست الحياة الاجتماعية، والسياسية فى المملكة مسا عميقا وذلك حسبما تبدى فى الحالات الآتية»:

١ – ثورة الطيران: حيث وصلت الطائرة C123 يوم الثانى من أكتوبر ١٩٦٢م إلى مطار ألماظة، بقيادة النقيب/ طيار «رشاد ششه» ومساعده، النقيب/ طيار «أحمد حسين طه» والفنى «عمر أزمرلى» تحمل شحنة من الأسلحة والذخائر كانت من المفروض أن تهبط فى مطار نجران لاستخدامها ضد الثورة اليمنية.

وفى اليوم التالى، وصلت طائرة أخرى يقودها النقيب/ طيار «محمد عبد الوهاب» ومساعده الملازم أول طيار/ «محمد على زهرانى». وفى يوم ٨ أكتوبر وصلت طائرتان بقيادة كل من «أحمد موسى عواد» و«عبد اللطيف يغمور»[٧٩] مما ينم عن وجود حركة تمرد واسعة داخل الجيش السعودى»[٨٠].

ولقد ألقت ثورة الطيران بظلالها على علاقات الأسرة السعودية بالرئيس الأمريكى كيندى، لأن الأسلحة والذخائر التى تم شحنها على الطائرة C123 هى طائرة أمريكية الصنع كانت معبأة فى صناديق تحمل عليها صورة «اليدين المتصافحتين» شعار برنامج المساعدات الأمريكية، وبدا الأمر وكأن الولايات المتحدة متورطة فى تدخلها ضد الثورة اليمنية[٨١].

٢ – قيام التنظيمات المعارضة، أهمها «اتحاد شعب الجزيرة، الذى ضم ضباط من الجيش وضباط صف، ومدنيين، هذا فضلا عن «اتحاد أبناء الجزيرة العربية، الذى شكله ناصر السعيد العامل السابق فى شركة أرامكو»[٨٢].

٣ – الانقسام داخل الأسرة السعودية ذاتها، بين طلال ومعه ٤ من الأمراء (عبد المحسن وبدر، وفواز بن عبد العزيز، وسعد بن فهد) وباقى الأسرة حول القيام بإصلاحات وإجراء تغييرات فى نطاق الشرع[٨٣].

وكان الأمير طلال قد أعلن من صوت العرب، فى ٢٣ أكتوبر ١٩٦٢م، عن قيام «جبهة التحرير العربية» وذكر أن التنظيم الجديد سيناضل من أجل إقامة نظام ديمقراطى فى السعودية، وإلغاء الرق، وإعادة النظر فى اتفاقيات الامتيازات النفطية بغية حماية مصالح البلد، وإنشاء شركة وطنية لاستخراج النفط، والكفاح من أجل تحقيق الوحدة العربية، وضد الأحلاف الاستعمارية والقواعد العسكرية[٨٤].

وكان من الجائز ألا يلقى هذا الإعلان أى أهمية لدى القوى الوطنية لولا استقبال الرئيس عبد الناصر للأمراء الأحرار يوم ٢٠ أغسطس، حيث أبدى تأييده، ودعمه لهم[٨٥].

٤ – توقيع ٦ من أعضاء الحكومة السعودية، من غير المنتمين للأسرة السعودية، على مذكرة طالبوا فيها بالاعتراف بالنظام الجديد فى اليمن، مما أحدث انقساما داخل الحكومة، بين معارض ومؤيد، بينما كان موقف الملك سعود مذبذبا[٨٦].

وباليقين فإن ثمة علاقة بين موقف الملك سعود والفتوى التى أصدرها رجال الدين الوهابيين أخوال الأمير فيصل، يوم ٢٩ مارس ١٩٦٤م «بأن يقوم الأمير بتصريف جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية فى حضور الملك سعود وغيبته، بدون الرجوع إلى الملك فى ذلك»[٨٧] ثم خروج الملك سعود من البلاد رغما عنه فى ٣ نوفمبر ١٩٦٤م[٨٨].

ولتسليط الضوء على هذه الفتوى ودوافعها، فلابد من الإشارة إلى تقرير المخابرات الأمريكية CIA الذى أفاد «بأن الأنظمة الملكية فى كل من المملكة السعودية، والأردن، وليبيا تقع تحت ضغط متزايد من قبل القوى الوطنية» محذرا من «إمكانية سقوط أحد تلك الأنظمة خلال السنوات القريبة القادمة»[٨٩].

ولابد من الإشارة أيضا، إلى الزيارة التى قام بها «عمر السقاف» نائب وزير الخارجية (فيصل) إلى واشنطن يوم ١٥ مايو ١٩٦٤م، كى يقول لوزير الخارجية الأمريكى راسك «إن الأمير فيصل غير راض عما أُنجز من إصلاحات حتى الآن، وأنه لكى يتحرك بمعدل أسرع فلابد من حل المشكلة القائمة الآن داخل الأسرة المالكة». ومما جاء فى التعليق: «أن الأمير فيصل قد تمكن يوم ٢٨ مارس، بمساعدة رجال الدين وبعض أفراد الأسرة السعودية من تولى السلطة، وتقليص دور الملك سعود»[٩٠].

ولابد من الإشارة، ثالثا، إلى ما قاله نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية جيرنكان Jernegan أمام «فريق خاص» Special Group من المخابرات الأمريكية «عما يمثله

عبد الناصر من تهديد للحكومة السعودية» مؤكدا على «ضرورة الحفاظ على نظام فيصل، باعتباره أفضل الأمراء الموجودين. وأن مصلحة الولايات المتحدة تقتضى الحرص على إنجاز برنامج الإصلاح والتطوير الذى يضطلع به فيصل، مشيرا إلى «أن الفريق الوطنى الأمريكى Country Team سوف يواصل البحث عن أفضل السبل لتنمية وتطوير الشباب والعمال (السعوديين) معلنا عن «انتهاء العمل فى إنشاء المكتبة والمركز الثقافى فى جدة». وما أن تحدث بل Bell الذى لم تذكر وظيفته. حتى حذفت سبعة أسطر من الوثيقة التى أفاد ما بقى منها «أن الفريق الخاص قد أقر الخطة المقترحة، وطالب بتنفيذ الإجراءات المطلوبة مباشرة. كما طلب من السفير فى جدة إبلاغ «الفريق الخاص» بما يجرى داخل المملكة السعودية كل ستة أشهر»[٩١].

وباستعراض الإصلاحات التى أنجزها الملك فيصل. نجد أنها لم تتعد الجانب الإدارى كما أن عمليات التحديث لم تمس جوهر النظام، الذى حاول فيصل إعادة ترتيبه وتقويته أمام المد الناصرى الجارف[٩٢]. ومن ناحية أخرى، فإن فيصل. فى تحركه كان يراعى مفهوم الإصلاح لدى أخواله. من آل الشيخ الوهابيين. الذين ساندوه ضد أخيه سعود وأوصلوه إلى سدة الحكم. مما دفع والت روستوف Walt Rostow المساعد الخاص للرئيس الأمريكى، لكتابة مذكرة للرئيس بتاريخ ٢٠ يونيه ١٩٦٦م. بمناسبة زيارة الملك لواشنطن قال فيها: «مع أن فيصل موال للأمريكيين. وأنه يكن إعجابا شديدا للرئيس. إلا إنه يجب تشجيعه على بذل المزيد من الجهد للقيام بالإصلاحات الداخلية. ونظرا لحساسية الموضوع فبإمكاننا أن نوحى إليه. بأننا بصدد تركيز جهودنا لتطوير المنطقة كلها. اجتماعيا مع الاهتمام بالحقوق المدنية.. إلخ. ثم نسأله. بطريقة غير مباشرة. عن كيفية سيره فى برنامجه الإصلاحى» مؤكدا للرئيس «بأن الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى المملكة السعودية هو أفضل الوسائل لصد الشيوعية»[٩٣].

وذلك ردا على الطلب الذى تقدم به الأمير سلطان. وزير الدفاع. للرئيس الأمريكى حينما التقى به يوم ٢١ فبراير ١٩٦٦م «لمساندة الولايات المتحدة للمملكة السعودية فى جهودها الرامية لمكافحة الشيوعية. التى تحاول إيجاد موضع قدم لها فى اليمن بواسطة عبد الناصر[٩٤].

وبعد أن أحاله الرئيس إلى كومر فإن كومر كتب للرئيس مذكرة قال فيها: «إن السعوديين يهدفون إلى الحصول على مساندتنا لهم فى حالة شنهم الحرب ضد اليمن، ولأنه لن يكون

فـى مقدورنا الذهاب معهم إلى ذلك الحـد، فإن كل ما علينا عمله هو الإصغاء إليهم بآذان وديـة، مع إقناعهم بعدم ارتـكاب أى عمل أحمق»[٩٥] أما كريتـش فيلد Critch Field، مـن جهاز المخابرات، فقد أوصى «بـأن يُطلب من فيصل التركيز على القيام بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية فى بلاده، حتى يبقى الذئب الشيوعى خارج الباب»[٩٦].

والخلاصة، فإن عملية تحديث المملكة السعودية، كما ذكر الكاتب الأمريكى «أنطونى كردسمـان» لم تبدأ إلا عـام ١٩٦٣م[٩٧] وأن محاولات فرض حالـة الجمود والتخلف[٩٨] لم تصمـد كثـيرا أمام ريـاح التغيير القادمـة من اليمـين، وذلك على حـد تعبير أحد الباحثين الإنجليز[٩٩].

المحور الثالث:

دور عبد الناصر فى تثبيت ثورة سبتمبر ١٩٦٢م فى شمال اليمن ضد الحكم الإقطاعى، ودعم ثورة أكتوبر ١٩٦٣م فى جنوبه ضد الإنـجليز:

فـى اعتقادنا أنه ليـس هناك ثورة عربية، أثبتت بالبراهين المخضبة بدماء الشـهداء، علـى أن ثورة ٢٣ يوليو هى الثورة القومية الأم الرائدة، والقائدة، والحاضنة، والمدافعة عن وليد ثورى عربى، كالثورة اليمنية[١٠٠]. فهذه الثورة التى أشعلها مجموعة شبابية عسكرية متأثرة بالفكر الناصرى[١٠١] فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، هى التى أيقظت شبه الجزيرة العربية من سـباتها الطويل[١٠٢]، وكانت وراء كافة التطورات والتغييرات السياسية، والاجتماعية الهامـة التـى شملت كافة أرجائها[١٠٣]. وحسـب ما جاء فى تقييم صـادر عن المخابرات الأمريكية بتاريخ ٢٤ يونيه ١٩٦٤م «فإن حركة التغيير التى بدأت فى منطقة الشرق الأوسط منذ عقدين من الزمان، لم تبدأ فى شبه الجزيرة العربية إلا مؤخرا»[١٠٤].

ولا عجـب، فالمـكان الذى اشـتعلت فيه الثـورة يقع فى منطقة توصـف بأنها الأكثر «حيوية» كما أن شعب اليمن هو الأكثر عددا فى شبه الجزيرة العربية، وهو الشعب الذى لعب، منذ بداية التاريخ، أهم الأدوار الحضارية[١٠٥]. لهذا، كان وزير الخارجية «راسـك» دقيقا فى اسـتخدامه لكلمة «ثـورة» revolution بدلا من كلمـة «انقلاب» Coup d'etat فـى محادثاته، كتعبير عن حقيقة ما جرى يوم ٢٦ سـبتمبر فـى اليمن، مؤكدا على «أن الشعب اليمنى كان مهيئا للثورة بعد فشله فى تحقيقها مرتين سابقتين جادتين»[١٠٦] مشيرا بذلـك إلى محاولة «عبد الله بن الوزير» عام ١٩٤٨م ومحاولة العقيد «الثلايا» عام ١٩٥٥م،

التى ساهمت المملكة السعودية فى إجهاضهما[١٠٧]، حتى فى المحاولة الثالثة، تحركت السعودية بالفعل، منذ اليوم الأول لاشتعالها، بالسلاح والمال، بهدف القضاء عليها، كما شهد بذلك الأمير السعودى «عبد المحسن بن عبد العزيز[١٠٨]».

وحسبما تؤكد الوقائع، فإن الأمير «محمد بن سعود» وزير الدفاع أصدر أمرا يوم ٢٦ سبتمبر بنقل اللواء العاشر بطائرات سلاح الطيران، وطائرات الخطوط الجوية من منطقة «تبوك» فى أقصى الشمال إلى منطقة «جيزان» على الحدود اليمنية، وأنه بالفعل قد وضع جدولا زمنيا للتنفيذ على الفور[١٠٩]. وكما أفاد النقيب طيار «رشاد أحمد ششة»[١١٠] فإنه سبق له وأن كُلف عام ١٩٥٥م بنقل السلاح والذخائر إلى داخل اليمن لمواجهة ثورة الثلايا، وأنه لما شاهد الثلايا وزملائه فى ساحة الإعدام، شعر بوخز الضمير. ولذلك قرر يوم ٢ أكتوبر ١٩٦٢م المجىء بطائرته C123 المحملة بالذخائر. والأسلحة (المرسلة للبدر وجماعته) إلى القاهرة، ليثبت التدخل السعودى فى ذلك الوقت المبكر».

وفى هذا الصدد، قال تالبوت Talbot «إنه لما التقى بالأمير فيصل فى فندق «والدورف استوريا» عبّر له عن ثقته التامة بالقبائل فى شمال اليمن، مؤكدا له: «أنها سوف تزحف لاستعادة «الإمامة» قياسا على ما حدث فى الثورتين السابقتين»[١١١]. وهكذا لم يكن أمام قائد ثورة سبتمبر إلا أن يطلب النجدة من الرئيس عبد الناصر[١١٢] ويعترف السلال «بأنه لولا المساعدات المصرية لما أمكن لقوات الثورة الصمود أمام السعودية والقوات الموالية للبدر[١١٣]».

ولقد عبّر الأمير فيصل عن ضيقه لما راح يقول للرئيس الأمريكى «جون كيندى: «إن المتمردين ما كان بإمكانهم البقاء فى السلطة حتى الآن، لولا المساعدات الخارجية، ولما سأله الرئيس عما إذا كان يعنى بذلك مساعدات الجمهورية العربية المتحدة، أجابه الأمير: ليست الجمهورية العربية وحدها، بل والاتحاد السوفيتى أيضا[١١٤]، أى أن اليمن، كما قال الأمير: «ستتحول إلى قاعدة للشيوعية، والأعمال السرية، والتخريب، والتآمر على الجيران»[١١٥]».

ولأن الرئيس الأمريكى كان يرى فى عبد الناصر زعيما تقدميا، وليس شيوعيا، وله وزنه المحلى[١١٦]، «وأن النظام الجديد فى اليمن ليس شيوعيا، ولن يعمل ضد المصالح الأمريكية، وأن كل ما هنالك أنه نظام ثورى موال لعبد الناصر، مما يعتبر تحديا للأنظمة المحافظة خاصة السعودية والأردن، وكذلك الإنجليز فى عدن»[١١٧] ولأنه أدرك من خلال

سفيره فى القاهرة «جون بادو» أن عبد الناصر لن يشكل أى تهديد لأمن السعودية[١١٨] وأن الخطر الحقيقى الذى يهددها يكمن فى تخلفها الشديد[١١٩] فإنه رفض الاستجابة لمحاولات فيصل الهادفة إلى استدراج الولايات المتحدة للتدخل ضد الثورة اليمنية، واستعدائه ضد عبد الناصر.

وحول ذلك يقول السفير السورى فى واشنطن «عمر أبو ريشة» الشاعر المعروف: «إن الأمير احتج بشدة على موقف الرئيس، لتشجيعه عبد الناصر على دخول اليمن، وأن هذا الموقف من شأنه أن يعرّض علاقات المملكة السعودية بالولايات المتحدة للخطر». وأضاف عمر أبو ريشة قائلا: «إن الرئيس كيندى أجابه إجابة قاسية قائلا: «إن اعتماد الولايات المتحدة على تأمين مصالحها النفطية فى دعم نظام السعودية المتخلف الرجعى يحمّلها مسؤولية أخلاقية أمام العالم المتحضر»[١٢٠]. ولعل هذا ما دفع الأمير إلى مغادرة الولايات المتحدة، على الفور، إلى لندن، التى وجد فيها تجاوبا قويا للعمل معه ضد الثورة اليمنية، لمنع انتشار خطرها إلى عدن، والجنوب العربى[١٢١].

والمثير أن لحظة وصول الأمير فيصل إلى العاصمة البريطانية كانت لحظة مواتية تماما، فقد تزامنت مع وصول القوات المصرية إلى اليمن[١٢٢]. وتحت تأثير «عقدة محمد على»، راح الأمير يصرّح بعد عودته: «بأن المصريين قد جاءوا إلى اليمن ليستولوا عليه ويهدموا كيانه ويحطموه»[١٢٣].

غير أن الواقع كان يشير إلى«أن اليمن قد انتقل إلى دائرة الضوء بعد قرون من العزلة» على حد وصف أحد الكتاب الغربيين[١٢٤]. وأن رياح الثورة اليمنية – بتعبير محمد عودة – قد اكتسحت بقايا القرون الوسطى[١٢٥]. وأن عبد الناصر، كما قال مراسل صحيفة «لاستامبا» الإيطالية «أصبح رمزا لحياة أكرم»[١٢٦].

وهنا لابد من التذكير بالقرار الذى اتخذته الثورة الناصرية فى اليمن، القاضى بإلغاء الرق يوم ١٥ أكتوبر ١٩٦٢م[١٢٧] وهو القرار الذى أرغم فيصل على مجاراته، بأن ألغى الرق فى المملكة السعودية يوم ٢٨ نوفمبر من نفس العام[١٢٨]. ومما قالته مجلة «نيو ريبابلك» New Republic فى هذا الشأن إن «توماس فوكس» سكرتير جمعية محاربة الرق، فى لندن، قد بعث برسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، أشاد فيها بدوره فى محاربة الرق فى شبه الجزيرة العربية»[١٢٩].

وباستطلاع وجهة نظر اليمنيين، قال عبد العزيز المقالح، رئيس جامعة صنعاء: «بإن عبد الناصر سوف يبقى علامة فاصلة بين عهدين: الماضى بما يعيشه بين جوانبه من تخلف، وفوضى، وإرهاب، والحاضر بما يحفل به من احتمالات التقدم والأمل، وأن عملية الدعم العسكرى للثورة العربية فى اليمن سوف تظل أشرف عمل عربى تم فى عصرنا حتى الآن.. وقبل ذلك، وبعد ذلك سوف يظل دور عبد الناصر فى اليمن رمزا حيا ليقظة الضمير العربى الحديث بكل ما يبشر به من صحوة الأخوة القومية، ومن شجاعة التضحية، وشرف النجدة، ونبل العطاء»[١٣٠]. وقال عبد الكريم الإريانى، أحد رؤساء وزراء اليمن «إن اليمن هبة الثقافة والتنوير المصرى»[١٣١]. أما الرئيس اليمنى على عبده صالح فقد قال «إن مصر التى دخلت اليمن بجيش يحمل البنادق والمدافع، دفاعا عن الثورة. هى موجودة أيضا، حتى الآن، فى حقول التعليم والثقافة، والاقتصاد، والمؤسسات الفنية، جيش النهضة العلمية والثقافية»[١٣٢].

وهل من شهادة أقوى، فى هذا المجال، من شهادة أحد خصوم الثورة البارزين – أحمد محمد الشامى – وزير خارجية النظام الملكى والذى عمل ضد الثورة من الأراضى السعودية منذ ١٩٦٢م، ثم أصبح عضوا فى المجلس الجمهورى، بعد إبرام الصلح مع الجانب الملكى فى مارس ١٩٧٠م، حيث قال: «لقد تركت اليمن قرية مهجورة، فعدت إليها بعد أن أصبحت دولة كاملة، ولا شك «إن الدور الذى قامت به الجمهورية العربية المتحدة فى هذا المجال لن يُمحى ولن يُنسى، وسيظل على الدوام علامة مُشرقة لما قدمته الشقيقة الكبرى لليمن»[١٣٣].

وكان بإمكان اليمن أن يكون أكثر ازدهارا لو امتثل فيصل لنداء الرئيس الأمريكى كيندى، بالكف عن مواصلة الحرب ضد النظام الجديد فى صنعاء، وتقديم المساعدات الاقتصادية له[١٣٤] أو تركه وشأنه على الأقل، ولكنه، بدلا من ذلك، راح يواصل الحرب، غير عابئ بالنتائج، بالاشتراك مع الأردن وبريطانيا[١٣٥] بل وإيران أيضا[١٣٦]، وذلك تنفيذا للمخطط الذى أعده الرئيس الأمريكى، جونسون، الذى قاد انقلابا ضد سياسة الرئيس كيندى يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٣م بعد اغتياله حيث سارع بإرسال برقية إلى الأمير فيصل، ألمح فيها إلى أن اليمن يكون «مصيدة» Trap «لأولئك الذين يسعون إلى فرض هيمنتهم على اليمن»[١٣٧] فى إشارة واضحة إلى الرئيس عبد الناصر الذى قرر القيام بزيارة مفاجئة لليمن

يوم ٢٣ أبريل ١٩٦٤م، حيث خطب أمام الجماهير المحتشدة فى العاصمة «صنعاء» قائلا: «إن بريطانيا لابد وأن تجلو من عدن.. إن كلا من عدن، والجنوب العربى أرض عربية.. إننا لن نسمح للاستعمار أن يبقى فى أى جزء من أجزاء الوطن العربى.. إن على بريطانيا أن تحمل عصاها على كتفها وترحل»[١٣٨].

وكانت هذه الفقرة من الخطاب محل اهتمام الإدارة الأمريكية[١٣٩]، من ذلك أن وزير الخارجية أرسل تعميما برقيا إلى سفرائه فى الأمم المتحدة، وجدة، وتعز، وعدن، ولندن، والقاهرة، طلب فيه موافاته بآرائهم حول ما جاء بالخطاب على خلفية: «أن عدن، لا تقل أهمية عن المملكة السعودية»[١٤٠]. ومن ذلك أيضا، عقد اجتماع موسع بوزارة الخارجية الأمريكية، حضره وزير الخارجية ومعه ستة من مساعديه، ووزير الخارجية البريطانى بتلر ومعه ستة من موظفى وزارته وبعض موظفى السفارة فى واشنطن، لبحث كيفية «مواجهة ضغوط الجمهورية العربية المتحدة ضد الإنجليز فى عدن» Countering UAR Pressure against the British Position in Aden. ومع أن الوثيقة لم تذكر كل ما دار من أحاديث بين الطرفين. إلا إنها نقلت بعضا مما قاله بتلر عن «أهمية عدن بالنسبة لبريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط، خاصة الخليج الذى يمثل بتروله أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد البريطانى»[١٤١].

وحسب تعبير وزير المستعمرات دنكان ساندیز Dun Can Sandys فإن عدن «هى حجر الزاوية فى الطريق إلى سنغافورة، وهى أساسية جدا للحفاظ على أمن المحميات فى الجزيرة العربية التى وقعنا مع أمرائها معاهدات دفاع، وكذلك الوقوف ضد الحركات الداعية إلى وحدة اليمن»[١٤٢]. وأشار إليها وزير الخارجية الأمريكى، بقوله: «إذا كان الإنجليز يريدون الحفاظ على وضعهم فى منطقة الخليج، فإنه يتعين عليهم الاحتفاظ بقاعدتهم العسكرية فى عدن»[١٤٣]، بمعنى «أن عدن هى مفتاح الخليج الفارسى (العربى) على حد ما ذكره جرنيكان Jernegan، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، الذى أضاف إلى ذلك قوله: «إن قاعدة عدن هى التى تجعل من الوجود البريطانى فى الخليج وجودا فعليا (عسكريا وسياسيا) للإيفاء بالتزاماتها تجاه الكويت، والإمارات، وأن الفوضى هى النتيجة الحتمية لزوال هذا الوجود، مما يهدد تدفق البترول للغرب»[١٤٤].

وحسب تقييم المخابرات الأمريكية «فإن عدن هى الرمز الباقى للنفوذ البريطانى فى المنطقة، وأنه من الصعوبة بمكان التخلى عنها»[١٤٥] لأنها، حسب تقييم المخابرات ذاتها:

١ – قاعدة لحماية منشآت البترول.

٢ – وهـى منطقـة حصينة لحماية المصالح البريطانية فى شبه الجزيرة العربية، ومنطقة المحيط الهندى.

٣ – إن بريطانيا تسهم بها من أجل النظام الدفاعى الغربى على مستوى العالم كله.

٤ – إنها تعد أكثر القواعد البريطانية حركة، خارج بريطانيا.

٥ – وهى، من الناحية التجارية أكبر منطقة حرة فى العالم، وثالث الموانئ حجما.

وانتهـى التقييـم إلى «التحذير من النتائج السـيكلوجية المترتبة على سـقوطها فى يد عبد الناصر.. سطر محذوف»[١٤٦].

أمـا بالنسـبة لمصالح الولايات المتحـدة فى عدن، فإن بها قاعـدة بحرية تزورها قطع الأسـطول مرة كل أسـبوع، وبها ضابط اتصال، وقنصلية أمريكية»[١٤٧] طبقا لما ذكره وزير الخارجيـة[١٤٨] الذى أضـاف إلى ذلك «أن الولايـات المتحدة تعتمد فـى تأمين مصالحها الحيوية فى الخليج الفارسـى (العربى) على الوجود البريطانى فى عدن»[١٤٩]. كما أضافت هيئة الأركان المشتركة، إلى ما سبق، إن عدن تقوم بمهام كثيرة منها[١٥٠]:

١ – ضمان تدفق بترول الخليج الفارسى (العربى) إلى أوروبا.

٢ – إعاقة التمدد السوفييتى أو الصينى.

٣ – تسـهيل الاتصـال بالقوات البريطانية فـى حالة إجراء عمليات مشـتركة فى شمال إفريقيا، وشبه الجزيرة العربية، وجنوب أسيا، والمحيط الهندى.

٤ – منع حدوث مجابهة بين ج.ع.م والمملكة السعودية.

٥ – منطقة تجمع لقوات الطوارئ.

٦ – منطقـة مناسـبة لالتقاط كبسـولات الفضاء الخاصة بمشـروعى: جيمنى Gemini و«أبولّو» Apollo.

وهكذا، لم يكن مسـتغربا أن تقوم وزارة الخارجية الأمريكية باستدعاء السفير المصرى، مصطفـى كامل، يوم ٢٩ أبريل ١٩٦٤م كى تبلغه «أن مطالبة عبد الناصر بخروج الإنجليز مـن الجنوب العربى يعد بمثابة إعلان حرب سياسـية ضد قاعدة العـالم Political war against free world base وطالبـه بضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة نحو إجراء مباحثات مباشرة بين ج.ع.م وبريطانيا، وتفادى المواجهة»[١٥١].

لكـن الرئيس عبـد الناصر عبّر عن تصميمه على «مواصلـة هجومه ضد الإنجليز» قائلا للسـفير الأمريكى جون بـادو «إن هناك الكثير من أفراد الجيش قد استشـهدوا. وأنه لن يقبل ذلك بأى حال. وأنه لديه أدلة دامغة تثبت قيام الإنجليز بتزويد أعداء الثورة اليمنية بالمال والسلاح عبر الحدود الجنوبية[١٥٢]. أما فى الشمال. وكما أضاف ريد Read المستشار التنفيذى لوزارة الخارجية. «فإن المخابرات المصرية لديها أدلة مؤكدة تثبت أن هناك عددا كبـيرا مـن المرتزقة الأوروبيين يقاتلون فى صفوف الملكيـين اليمنيين ضد القوات المصرية. بقيـادة ضابط بريطانـى»[١٥٣] هو ديفيد سمايلـى[١٥٤] الذى كان يعمل بالتنسـيق مع الملك فيصل. شـخصيا. والأمير سـلطان وزير الدفاع. وكمال أدهم. مدير المخابرات السعودية. حسبما أفاد ديفيد سمايلى نفسه[١٥٥].

وبنـاء على ذلك. وصلت بعثة عسـكرية مصريـة إلى صنعاء لبحث وسـائل دعم ثوار «ردفان» الذين فجروا الشـرارة الأولى للثورة الشـاملة بقيادة «راجح غالب» أول شـهيد من مناضلى ثورة الجنوب[١٥٦] ضد الاسـتعمار البريطانى. وبالفعل قدمت البعثة دعما عسكريا كبيرا على حد ما ذكره «عبد القوى مكاوى» زعيم جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل[١٥٧]. وهكـذا فإن الإنذار الذى أطلقه عبـد الناصر من صنعاء يوم ٢٣ أبريل ١٩٦٤م لم يصدر من فراغ. ولم يذهب أدراج الرياح. وإنما كان معززا بدعم سياسى. وإعلامى وعسكرى فعال.

وعلـى الصعيد السياسـى. أصدرت الخارجيـة المصرية بيانا ردت فيه على شـكوى بريطانيـا مـن خطاب الرئيس عبـد الناصر فى اليمن. وبينت الـوزارة «مدى عدالة قضية الجنـوب المحتل. واتفاقها مـع القانون الدولى. ومع قرارات الأمم المتحدة. ولجنة تصفية الاستعمار التى تدعو إلى منح المنطقة حريتها. وضرورة إزالة قاعدة عدن العسكرية لتهديدها الأمن والسـلم الدوليين». وأكد البيان عزم ج.ع.م على السـير فى طريق تحرر كل شبر من الأراضى العربية من الوجود الاستعمارى البريطانى»[١٥٨].

كما أرسلت الوزارة هذا البيان إلى جميع ممثليها فى الخارج طالبة «شرح قضية الجنوب المحتـل لدى الدوائر الرسمية فى الدول المعتمدة لديها» كما أبرقت الوزارة إلى بعثة ج.ع.م فـى الأمم المتحدة طالبة منها عقد اجتماع للمجموعة الآسـيوية – الإفريقية. لإصدار بيان تستنكر فيه أعمال بريطانيا. وكذلك الاتصال بسكرتير الأمم المتحدة. وإظهار قلق المجموعة الآسـيوية – الإفريقية. واسـتيائها. ومطالبة بريطانيا بتنفيذ قـرارات الأمم المتحدة. كما

طالبت الوزارة «بدراسة عرض الموضوع أمام مجلس الأمن للأهداف ذاتها»[١٥٩]. وبالفعل، فقد قامت بعثة ج.ع.م فى الأمم المتحدة بتنفيذ تعليمات الوزارة. وأسفرت الحملة عن إدراج قضية عدن فى جدول أعمال «لجنة تصفية الاستعمار»[١٦٠] التى أصدرت قرارا فى ١١ مايو ١٩٦٤م «استنكرت فيه سياسة بريطانيا فى الجنوب المحتل، كما طالبت بريطانيا بوقف عملياتها الحربية على الفور»[١٦١].

وفى السياق نفسه، طلبت الإدارة العربية، بوزارة الخارجية، بمذكرتها رقم ٣٢ بتاريخ ١١ مايو ١٩٦٤م من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عرض الموضوع على مجلس الجامعة، فى اجتماعه يوم ١٨/ ٥/ ١٩٦٤م[١٦٢] الذى دعا إلى توحيد جهود الوطنيين فى الجنوب المحتل، وأوصى بما يلى[١٦٣]:

١ – أن تمضى اللجنة الفرعية فى سعيها لتوحيد جهود الوطنيين فى الجنوب المحتل.

٢ – أن تضع الأمانة العسكرية مشروع خطة لدعم النضال الوطنى المسلح فى المنطقة.

٣ – عرض الموضوع بأكمله على مجلس رؤساء الحكومات العربية فى الاجتماع المقبل.

أما على الصعيد الإعلامى، فتأتى فى المقدمة ماكينة الإعلام الناصرى، إذاعة «صوت العرب» وبرامجها الثورية[١٦٤] التى كانت تذيع بيانات، وبلاغات الأعمال الفدائية والعسكرية التى كانت تنفذها الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل[١٦٥].

ومن ناحية أخرى وضعت الجامعة العربية بإيعاز من الخارجية المصرية «خطة إعلامية مشتركة تضمنت الآتى[١٦٦]:

١ – قيام مكتب الجامعة فى لندن، بالتعاون مع رؤساء البعثات السياسية العربية بوضع خطة الاتصال بالقيادات الحزبية، وبقيادات الرأى العام فى بريطانيا، للتبصير بأخطاء الموقف البريطانى الضار بمصالح العرب، والمصالح الحقيقية للشعب البريطانى، على السواء فى الجنوب المحتل.

٢ – أن يتخذ المندوبون فى الأمم المتحدة التدابير اللازمة التى يرونها محققة لهذه الغاية، سواء فى الأمم المتحدة، أو بالنسبة للقارة الأمريكية.

٣ – أن تقوم مكاتب الجامعة الأخرى، بالتعاون مع البعثات السياسية العربية فى الخارج بتبصير الرأى العام العالمى بأهمية هذه القضية وبعدالتها.

٤ – أن يتم طبع كتيبات باللغات.

٥ – إلقاء المحاضرات لشرح هذه القضية.

٦ – أن تخصص الإذاعات العربية برامج خاصة لهذه القضية.

٧ – تقوم الأمانة العامة بإنتاج فيلم تسجيلى عن هذه القضية.

٨ – تقـوم الجامعة عن طريـق أجهزتها فى الخارج، خاصة فى أوروبـا، وأمريكا بدعوة الصحفيين والوكالات الأجنبية بزيارة مناطق القتال الدائرة حاليا فى الجنوب المحتل لاطلاع الرأى العام الأجنبى على وحشية الاستعمار.

٩ – دعـوة الصحافة العربية إلى تناول قضية الجنوب المحتل وعمان بعمق،وأن تشـرحها للرأى العام.

١٠ – دعوة الإذاعات والصحف العربية لزيارة مناطق القتال، حتى تكون قريبة من المعركة ولمس حقيقتها.

أما على الصعيد العسـكرى، فإنه بفضل ثورة سبتمبر، وبفضل الوجود المصرى تحول اليمن الشـمالى إلى قاعدة مثالية للإمداد بالسـلاح، والمال، ومعسكرات التدريب التى كان يشـرف عليها ضبـاط مصريون[١٦٧]. وتشـير بعض المعلومات إلى أن عبد الناصر أشـرف بنفسـه علـى إعداد الخطة «صلاح الدين» قبل عودتـه إلى القاهرة من صنعاء، فى إبريل ١٩٦٤م، وأنه اختار بنفسه الرجال الذين سيتولون قيادة الحرب فى الجنوب ضد الوجود البريطانى هناك[١٦٨].

وفى هذا الصدد، أشار تقرير للمخابرات الأمريكية إلى «أن الحملات الإرهابية تقوم بها مجموعات صغيرة عالية التدريب، وأنها قامت فى شهر نوفمبر ١٩٦٤م بتوجيه من خبراء مصريين، تابعين للمخابرات العامة، تستخدم اليمن كملاذ آمن، قامت بشن هجماتها على مواقـع القـوات البريطانية، وموظفى الحكومة البريطانية، وأفـراد البوليس على اعتبارهم المكلفين بالتعامل مع النشـاط التخريبى»[١٦٩]. كما جاء فى تقرير بل براور Bill Brower، عضـو مجلس الأمـن القومى الأمريكى، بعد جولة قام بها فـى الجزيرة العربية «إن هناك أكثـر مـن ألف فرد، من جيش التحرير اليمنى الجنوبـى قدموا من القاهرة إلى اليمن، وأن هناك أعدادا كبيرة من المتدربين سوف يصلون تباعا»[١٧٠]. وفى السياق نفسه قال روجر آلان Roger Allen، نائب وزير الخارجية البريطانى: «إن لديه أدلة مؤكدة تثبت أن المخابرات المصرية تقوم بتدريب الإرهابيين فى مدينة تعز، وأن عبد الناصر يسـاند النشـاط الإرهابى ضد الإنجليز، وأنه يهدف إلى نشر الفوضى لتسريع خروجنا من عدن»[١٧١].

والواقـع، فإن امتداد الكفاح المسـلح إلى عدن، ذاتها، يوم ٢٨ أغسـطس ١٩٦٤م حقق للثورة مكاسـب كبيرة، حيث بدأ صوتها يُسمع فى المجالات الدولية، شعبيا ورسميا، ولم يعـد بإمكان الإنجليـز طمس حقيقة وجودها، والادعاء بأنها مجـرد تمرد قبلى[١٧٢]. وعلى الجانب الآخر، فإن الجبهة القومية أخذت تعمل على محورين[١٧٣]:

الأول: جلاء قوات الاحتلال البريطانى، وإسـقاط حكم السلاطين، وتحقيق الاستقلال دون قيد أو شرط.

الثانـى: حمايـة الثورة فى شمال اليمن، عن طريق إشـغال الإنجليز داخل الجنوب، وعدم إتاحة الفرصة لهم لضرب النظام الجمهورى.

وفـى هذا الإطار، أصدرت الجبهـة بيانا فى يوليو ١٩٦٤م، أعلنـت فيه بدء معركة التحريـر الشـاملة، واقتحمت المنطقة الوسـطى (دثينة، والعـواذل، والفضلى والضالع، وسـلطنة لحج، وحالين، والشـعيب، وبيحان) وبذلك أصبح للثورة تسـع جبهات قتال يتمركز فيها ٤٥٠٠ جندى[١٧٤].

كمـا أصدرت يوم ٨ أغسـطس ١٩٦٤م، عـبر إذاعة صوت العرب، نـداء إلى الجنود العرب فى الجيشـين الاتحادى تناشدهم فيه «بأن يقوموا بمسؤوليتم الوطنية، وأن يوجهوا أسلحتهم ضد المستعمرين بدلا من إخوانهم أبناء البلاد»[١٧٥]. مما دفع المندوب السامى فى عـدن إلى طلـب المزيد من القوات البريطانية، بعد أن تأكد له أنه لن يكون فى اسـتطاعته الاعتماد على الجيش الاتحادى، بعد انسحاب الكثير من أفراده[١٧٦].

وما أن حل عام ١٩٦٥م حتى ازداد النشاط العسكرى للجبهة القومية وأصبح لديها ١١ جبهـة قتال، بعد امتداد الثورة إلى «سـلطنة الواحدى» و«يافـع» و«العوالق» وبذلك شملت الثورة معظم أنحاء الجنوب وقفز عدد الحوادث المسلحة فى عام ١٩٦٥م فى عدن، وحدها إلى ٢٨٦ حادثة[١٧٧].

وابتداء من أواخر ١٩٦٦م، وبداية ١٩٦٧م، تحول العمل الفدائى من العمل السرى إلى المجابهة المكشـوفة، بالتمركز فوق أسـطح المنازل، وخوض معارك الشوارع ضد الدوريات وقوات المشـاه، كما تميز أيضا باسـتخدام مدافع الهاون والبازوكا، وبالمقابل انتقلت قوات الاحتلال من مواقع الهجوم إلى مواقع الدفاع عن معسكراتها، ومساكن عائلات الضباط[١٧٨].

وعقب هزيمة يونيه ١٩٦٧م، اعتقد الإنجليز أن العمليات الفدائية سوف تنخفض لكن الأحداث أكدت عكس ذلك، فطبقا لتقرير المخابرات الأمريكية، بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٦٧م

«فإن عدن صارت ساحة للمعارك، والاغتيالات، والإرهاب وبينما كان عدد الحوادث فى شهر إبريل ٣٧٦ حادثة، فإنه قفز فى شهر يونيه إلى ٤٤٥ حادثة، فى عدن وحدها» مؤكدا على «أن المخابرات المصرية تقف وراء العمليات تلك»[١٧٩]. مما أجبر وزير الخارجية البريطانى براون Brown أن يعلن فى مجلس العموم، يوم ١٩ يونيه «أن بريطانيا ستمنح جنوب شبه الجزيرة الاستقلال فى أوائل يناير ١٩٦٨م[١٨٠].

وفى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٧م أذاع القصر الملكى مرسوما من الملكة اليزابيث تعلن فيه «إنهاء الحماية التى كانت تمارسها جلالتها على محميات الجنوب العربى»[١٨١]. وفى اليوم التالى تم التوقيع على وثيقة تسليم السلطة، ونقل السيادة إلى «جمهورية اليمن الجنوبية» اعتبارا من ٣٠ نوفمبر ١٩٦١م[١٨٢].

ومن المؤسف، أن يعترض الملك فيصل على انسحاب بريطانيا، ويوجه انتقاده للسفير البريطانى فى جدة، مان Man[١٨٣]. فقد كان من رأى فيصل أن تبقى بريطانيا فى عدن حتى لا تتحول إلى قاعدة لانتشار الشيوعية والحركات المتطرفة فى شبه الجزيرة العربية[١٨٤]. وهو ما أكده الملك للرئيس الأمريكى، جونسون، لدى لقائه به فى البيت الأبيض[١٨٥]، بل إن مستشاره السياسى «رشاد فرعون» وجه اللوم إلى حكومة الولايات المتحدة «بسبب فشلها فى إقناع الحكومة البريطانية بالبقاء، وممارسة مسؤولياتها فى عدن[١٨٦].

والواقع، فإن الموقف السعودى المؤيد لبقاء الإنجليز فى عدن كان يتوافق مع باقى أمراء وحكام الخليج، فالشيخ «خليفة بن سلمان الخليفة، وزير المالية، وشقيق حاكم البحرين سافر إلى واشنطن كى يبلغ مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط «أن البحرين وكافة دول الخليج تشعر بالقلق الشديد مما قد ينتج عن انسحاب الإنجليز من جنوب شبه الجزيرة العربية، وأنهم يخشون من قيام الجمهورية العربية المتحدة بالاستيلاء على الإقليم، ومن ثم الاستيلاء على الخليج»[١٨٦].

المحور الرابع:

دور عبد الناصر فى تحرير إمارات الخليج العربى من السيطرة الإنجليزية وتنميتها:

بالرغم من اهتمام الرئيس عبد الناصر، بمنطقة الخليج إلا إنه لم يتمكن من التعامل معها بطريقة مباشرة، كما كان الحال مع اليمن الجنوبى، ذلك أن السياسة البريطانية كانت تحول دون دخول النفوذ المصرى[١٨٨] من جهة، وضعف المنطقة بشريا، وتخلفها سياسيا

إجتماعيا، وثقافيا[١٨٩] من جهة ثانية، كما أن قرار الرئيس آيزنهاور فى شهر مارس ١٩٥٦م القاضى بفصل السعودية عن مصر[١٩٠] قد أفقده الاتصال الجغرافى بالخليج، من جهة ثالثة مما جعل الرئيس عبد الناصر يتعامل مع قضايا منطقة الخليج بواسطة الجامعة العربية.

ولعل هذا ما جعل الخارجية البريطانية تنظر إلى الجامعة على أنها «خادم مباشر للسياسة المصرية»[١٩١] أو «أداة فى يد عبد الناصر»[١٩٢]، وهى عبارات تنم عن ضيقها من الجامعة العربية، التى تعاظم دورها خلال الحقبة الناصرية. فتمكنت من إنجاز مهمات كثيرة ومتنوعة، ومتشعبة، منها على سبيل المثال:

(أ) **صيانة موارد البترول:**

من أجل بناء الدولة، وتوظيفها فى إقامة نهضة عربية شاملة[١٩٣]. وكما جاء فى كتابه «فلسفة الثورة» الذى أصدره عام ١٩٥٤م، فإن البترول «يمثل القوة الثالثة للعالم العربى، بعد الوحدة العربية، والموقع الاستراتيجى»[١٩٤]. وبناء عليه، بدأت إذاعة «صوت العرب» تردد شعار «نفط العرب للعرب» وأن ثروة العرب يجب أن تكون لانتشال الشعب العربى من الفقر والتخلف[١٩٥].

وفى نفس العام ١٩٥٤م تقرر إنشاء مكتب خاص بشؤون النفط بالجامعة العربية[١٩٦] تحول إلى «إدارة شؤون الزيت عام ١٩٥٩م»[١٩٧] حيث وجهت الدعوة لعقد المؤتمر الأول للزيت فى الفترة من ١٦ – ٢٣ إبريل ١٩٥٩م، فى القاهرة شاركت فيه البلدان العربية المنتجة للنفط، والجامعة العربية، وإيران وفنزويلا كمراقبين[١٩٨] للنظر فى إمكانية القيام بعمل جماعى للوقوف فى وجه الشركات، وليكون للدول المنتجة رأى فى تحديد الأسعار، التى اعتادت تلك الشركات على التلاعب فيها على هواها[١٩٩]. وفى اجتماع جانبى ضم مندوبين عن بعض الدول العربية، ومندوبين عن الجامعة العربية، بالإضافة إلى مندوب إيران وفنزويلا، نوقشت فكرة إيجاد منظمة الدول المصدرة للبترول[٢٠٠]، وهكذا ولدت فكرة منظمة «الأوبك» OPEC[٢٠١].

وفى هذا الإطار، أصدر مجلس الأمن القومى الأمريكى رقم ٦٠١١ توجيها يوم ١٩ يوليو ١٩٦٠م «بضرورة إيجاد توافق بين مصالح الغرب فى المنطقة ومد القومية العربية»[٢٠٢].
وكان مجلس الأمن القومى رقم ٥٨٢٠ قد أصدر توجيها «بتحاشى المواجهة المكشوفة مع عبد الناصر»[٢٠٣].

وفـى نوبة صراحة قال أحد شـيوخ البترول لمجلة روزاليوسـف عـام ١٩٦٤م: «إننا ندين بكل ما نعيش فيه لثورة ٢٣ يوليو.. قبلها كنا نأخذ شـلنين فى الطن، نضع شـلنا فـى حصالة بنـك لندن، التى لا تُفتح أبـدا.. أما بعد ثورة يوليو فقـد عرفنا المناصفة فى الأربـاح.. وأصبحنا أحرارا فـى إنفاقها.. وبريطانيا اليوم، هـى التى ترعى خواطرنا لأن صوت العـرب بالمرصاد»[٢٠٤].

(ب) خلخلة السيطرة البريطانية على إمارات الخليج:

طبقـا للملخص الذى بعث به سـتيفنز Stevens، المقيم البريطانـى فى البحرين «فإن ناصر أوعز لحاكم الكويت، أثناء لقائه به فى دمشق، يوم ٢٠ يوليو ١٩٥٨م بالانضمام إلى الجامعـة العربيـة»[٢٠٥]. وبناء على ذلك، تقدم حاكم الكويت إلى الوكيل السياسـى بطلب الانضمام للجامعة العربية. وكان طبيعيا أن يكون مصيره الرفض[٢٠٦]. لعدة أسـباب منها: أن الكويت تعد أهم إمارات الخليج، وصفها وزير الخارجية الأمريكى، دالاس «بأنها ألمع نجمـة فى الكوكبة البترولية الخاصة ببريطانيا»[٢٠٧] وتُعد أحد العوامل الرئيسـية «لضمان اسـتقرار منطقة الخليج» على حد قول ريتشـارد هولز Holmes، «نائب مدير المخابرات الأمريكية»[٢٠٨]. بمعنى أنه فى حالة انضمامها إلى الجامعة، فسـوف تتبعها باقى الإمارات الأخرى، وهو ما حدث بالفعل، إذ صرح الأمير «جاسم بن على آل ثانى» عم حاكم قطر، وهـو فى القاهرة يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٨م «بأن قطر سـوف تتبـع الكويت، وتنضم قريبا إلى الجامعة العربية»[٢٠٩].

ولعـل هـذا ما دفع الوكيل السياسـى فى الخليـج إلى أن يكتب مذكـرة لحكومته يوم ٢٤ ديسـمبر ١٩٥٨م قـال فيها: «إن انضمـام الكويت إلى الجامعة العربية من شـأنه أن يضعـف وضع الإنجليز على نحو خطير، ليس فى الكويت فقط، بل وفى الخليج بشـكل عـام، ونصح حكومته «بتحذيـر حاكم الكويت من العواقب الوخيمة التى قد يتعرض لها، وتتعرض لها الكويت نفسـها، من جراء الالتحاق بالجامعة»[٢١٠]. وكان الوكيل، نفسـه، قد عبّر عن خشـيته من اسـتغلال إذاعـة صوت العرب لرغبة أمـير الكويت فى الانضمام للجامعة وتصويرها على أنها انتصار كبير لعبد الناصر[٢١١].

ومن جانبه، رفض رئيس الوزراء البريطانى الطلب «لأنه سوف يُخضع الكويت للجامعة التى يسيطر عليها الأمين العام المصرى، وتكون، بالتالى، تحت سيطرة عبد الناصر كما أن

مندوب الجامعة العربية، سوف يعامل فى الكويت، دبلوماسيا، على أنه قنصل[٢١٢] وهو ما يتعارض مع اتفاقية ١٨٩٩م التى تمنع الشيخ من استقبال ممثل أى دولة، أو حكومة داخل حدود أراضيه إلا بإذن من بريطانيا»[٢١٣].

والمحقق، أن الرئيس عبد الناصر كان يدرك حقيقة علاقة الكويت، وباقى إمارات الخليج ببريطانيا، وأنه أراد باقتراحه لأمير الكويت بالدخول فى الجامعة العربية أن يخلصه ويُخلص غيره، من حكام الخليج من قيود المعاهدات المانعة والأبدية، إذ إن المادة الأولى من ميثاق الجامعة ينص على «أن تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة»[٢١٤]. وعليه، فإن طلب شيخ الكويت من شأنه أن يرغم الحكومة البريطانية على تعديل معاهدتها السابقة مع الكويت، على حد ما ذكره القنصل الأمريكى فى الكويت، الذى أشار إلى «أن هناك حملة صحفية فى الكويت تطالب بتحديد العلاقات مع بريطانيا وحصرها فى النظام التجارى البحت»[٢١٥].

وفى هذا الصدد، قال مدير المخابرات المركزية آلان دالاس أمام مجلس الأمن القومى، يوم ٧ أغسطس ١٩٥٨م: «إن قلق الإنجليز حيال الكويت آخذ فى التزايد» وأكد على أن الحاكم «بطلبه الانضمام للجامعة، إنما يهدف إلى استرضاء عبد الناصر، وتخفيفا للضغوط المحلية»[٢١٦]. ثم عاد ليقول أمام نفس المجلس، يوم ١٢ فبراير ١٩٥٩م: «إن حاكم الكويت لم يطلب الانضمام إلى الجامعة العربية إلا لحماية نفسه من السقوط»[٢١٧].

وهنا لابد من الإشارة إلى حركة «القوميين العرب» التى ظهرت بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، فى فبراير ١٩٥٨م، وأسست فروعها فى كافة أقطار الخليج العربى، ولقيت وضعا أفضل فى الكويت، التى أصبحت مقرا لقيادة الإقليم، وقد أدت دورا مهما فى استقطاب العناصر الوطنية، وبادرت إلى مطالبة شيخ الكويت بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، وقررت أن تجعل من شهر فبراير ١٩٥٩م شهر ضغط شعبى على السلطة لتحقيق ذلك[٢١٨]. وبالفعل، فلقد عقدت اجتماعها فى الأول من فبراير، وطالبت الأسرة الحاكمة بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩م والانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، وهكذا أصبحت الوحدة فى نظر العروبيين الكويتيين طريقا إلى التحرر[٢١٩]. وتحت تأثير الضغط الجماهيرى، وخشية من السقوط، طالب الشيخ عبد الله السالم الصباح السلطات البريطانية بإلغاء اتفاقية الحماية عام ١٨٩٩م[٢٢٠]. وبدون الخوض فى التفاصيل، وافقت بريطانيا،

مرغمة علـى إلغائها، يوم ١٩ يونيه ١٩٦١م[٢٢١] وفى يوم ٢٢ تلقت الجامعة العربية طلبا كويتيا بالانضمام إليها[٢٢٢].

(جـ) تسوية الأزمة التى أثارها عبد الكريم قاسم:

لم يمض سـوى أسـبوع واحد على إعلان الاسـتقلال، حتى أعلن عبد الكريم قاسـم، رئيس الجمهورية العراقية، فى مؤتمر صحفى عقده يوم ٢٥ يونيه «أن الكويت جزء أصيل مـن العراق» وأصدرت الحكومة العراقية، بالفعل، لائحـة تنص على تعيين أمير الكويت «حاكما لمحافظـة الكويت»[٢٢٣]. ثم حشـد قواته على الحدود الكويتيـة كما لو كان يريد تنفيذ الأمر بالقوة المسـلحة[٢٢٤] مما دفع أمير الكويت إلى طلب المسـاعدة يوم ٣٠ يونيه من السـلطات البريطانية[٢٢٥]. ومما لا شـك فيه أن الطلب الكويتى كان إجراء شـكليا إذ نزل إلى الـبر الكويتـى، فى اليوم التـالى (الأول من يوليو) ٦٠٠ جنـدى بريطانى من وحدات الكوماندوز، وفى يوم ٣ يوليو لحقت بها وحدات من القواتِ المرابطة فى عدن[٢٢٦]. وهكذا، كانـت الأزمة فرصة ذهبية للحكومة البريطانيـة كى تثبت أنه لا يزال لها دور خاص فى العالم العربى، بعد صدمة السويس[٢٢٧] وأنه لا غنى عنها لضمان استقرار أمن الخليج.

أما بالنسـبة للرئيس عبد الناصر، كما يقول ناتنج وزير الدولة البريطانى «فإنه لم يطق فكـرة التدخـل البريطانى لصالح الكويت، إلى جانب إصراره على طرد الوجود العسـكرى البريطانى من جميع الأراضى العربية، وكان يخشـى أن تتشـجع باقى دول الخليج وربما الأردن أيضا، وتتطلع إلى حماية البريطانيين فى المستقبل.. وبناء على ذلك وبتحريض منه عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا لبحث إيجاد حل للأزمة[٢٢٨].

وطبقا لما ذكره السـفير اللبنانى فى القاهرة جوزيف أبو خاطر فإن مندوب ج.ع.م راح يقـول أمام المؤتمرين: «إن الجامعة أمام أكبر تجربة فى تاريخها، فإن فشـلت فى إيجاد حل عربى لقضية الكويت حكمت على نفسها بالتصدع والانهيار» وكان بين الحين والآخر يتوجـه إلى المندوبـين، وخاصة مندوب العراق، ويسـأله: إذا كانت بغداد تسـتمرئ بقاء القوات الأجنبية فى الكويت.. أم أن بوسع الجيش العراقى إجلاءها عنها؟»[٢٢٩].

وكما أضاف السفير البريطانى فى القاهرة «فإن مندوب ج.ع.م قد أفهم الوفد الكويتى أن عضويـة الكويت فى الجامعة العربية مرهونة بانسـحاب القـوات البريطانية منها»

مؤكدا على «أن ج. ع. م مستعدة للعمل بكل إخلاص لتشكيل قوات عربية تحل محل القوات البريطانية إذا طلبت الكويت ذلك»[٢٣٠]. ومما ذكرته صحيفة «الديلى تلجراف» فى هذا الصدد «أن حاكم الكويت أرسل وفدا برئاسة مدير الشؤون المالية، الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى الإسكندرية كى يطلب من الرئيس عبد الناصر «ضمانا مؤكدا» Solid gurantee بسلامة الكويت، واستقلالها قبل أن يتقدم حاكم الكويت بطلب سحب القوات البريطانية»[٢٣١].

ولسنا بحاجة إلى البحث عما قاله الرئيس عبد الناصر للوفد الكويتى، إذ انعقد مجلس الجامعة العربية يوم ١٦ يوليو، وأصدر القرار رقم ١٧٧٧، الذى تضمن الآتى[٢٣٢]:

١ – تلتزم حكومة الكويت بسحب القوات البريطانية من أراضيها بأسرع ما يمكن.

٢ – تلتزم حكومة العراق بعدم استخدام القوة لضم الكويت للعراق.

٣ – تأييد كل رغبة تبديها الكويت بالوحدة أو الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة العربية، طبقا لميثاق الجامعة العربية.

٤ – الترحيب بدولة الكويت عضوا فى الجامعة العربية.

٥ – مساعدة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

٦ – تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدات الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها.

ولقد حرصت ج. ع.م على إصدار بيان، نشرته صحيفة الأهرام، فى عددها الصادر يوم ١٥ يوليو قالت فيه: «إنها تعتبر وجود القوات الأجنبية فى أية بقعة من الوطن العربى خطرا داهما يجب إبعاده فورا.. كما أنها تدرك أنه لابد من توفير طمأنينة عربية لشعب الكويت بما فى ذلك إرسال قوات عربية إليها». وبالفعل، فلقد تشكلت تلك القوات من الدول العربية الآتية[٢٣٣]:

السعودية (٨٣٥ فرد) والأردن (٨٢٢ فرد) والجمهورية العربية المتحدة (١٦٢ فرد) والسودان (١١٠ فرد). كما عين اللواء «عبد الله العيسى» رئيس هيئة العمليات الحربية، بوزارة الدفاع السعودية قائدا لها، ثم استبدل باللواء «عبد الله المطلق» مدير سلاح المدفعية[٢٣٤]. وقبل وصول تلك القوات يوم ١٠ سبتمبر[٢٣٥] كانت القوات البريطانية قد بدأت فى الانسحاب يوم ٢٠ يوليو[٢٣٦] بينما سحب عبد الكريم قاسم، هو الآخر، قواته إلى داخل العراق[٢٣٧].

وكانت إيماءة رائعة من جانب الجامعة العربية لما قامت بمنح وسام «استحقاق خدمة العروبة» و«نوط جدارة خدمة العروبة» لكافة الأفراد الذين عملوا فى «مهمة قوات أمن الجامعة بالكويت»[٢٣٨].

أما حكومة الكويت فقد أصدرت فى يوم ٣١ أغسطس كتابا بعنوان: «الكويت فى الجامعة العربية» أشارت فيه إلى «أن الجامعة العربية تكون بذلك قد وفّت بعهدها. ولقد تبين بوضوح أن هذه المنظمة قد أصبحت ضرورة عربية وعالمية فى هذه البقعة من العالم. وأنها غدت منظمة فعالة. ذات صوت مسموع. وكلمة مستجابة. ورأى حاسم فى المشكلات والقضايا التى تعترض انطلاق العروبة نحو أى عمل إيجابى يهدف إلى خير العرب»[٢٣٩].

ومع أن الكتاب لم يتطرق إلى دور الرئيس عبد الناصر، أو الجمهورية العربية المتحدة، إلا أن نائب وزير الخارجية البريطانى جيفرى هاريسون Geoffrey Harrison. راح يتحدث أمام بعض موظفى الخارجية الأمريكية. وبعض أعضاء السفارة البريطانية فى واشنطن عن «الدور الهام الذى لعبته ج.ع.م للحفاظ على استقلال الكويت» قائلا: «إنه كان من الواضح أنها كانت حريصة على منع العراق من ابتلاع الكويت. كما أن عبد الناصر ليست له أية نوايا لتدمير الحكومة الكويتية ولو أراد لاستطاع «فعل الكثير "Can do a lot"»[٢٤٠].

المزاعم الأمريكية القائلة: «إن عبد الناصر يحاول استغلال خوف الكويت من العراق كى يخضعها لسيطرته. بهدف الحصول على عوائدها النفطية»[٢٤١]. وربما هذا ما يفسر قول سترونج Strong مدير مكتب شؤون الشرق الأوسط. بالخارجية الأمريكية: «إن المساهمة العسكرية السعودية فى قوات الجامعة العربية إنما كانت تهدف لمواجهة المشاركة العسكرية التى قدمتها ج. ع. م To Counter URR participation»[٢٤٢].

وعلى كل حال. فقد أمر الرئيس عبد الناصر بسحب القوات المصرية يوم ١١ أكتوبر[٢٤٣] بعد وقوع كارثة الانفصال السورى (٢٨ سبتمبر) التى أسهم فيها الملك سعود»[٢٤٤]. وردا على استفسار السفير اللبنانى، جوزيف أبو خاطر. قال الرئيس: «لأنهم بدأوا يتهموننا بالتآمر. فلا أريد أن نلقى فى الكويت ما لقينا فى سوريا. والقوة المصرية هناك كانت مؤلفة من فنيين فقط. وعددهم لم يبلغ المئة. وقد أمرت بسحبهم جميعا»[٢٤٥].

(د) عروبة الخليج:

علـى الرغم من مؤامرة الانفصال التـى جعلته يبكى على الملأ، وهى المرة الوحيدة التى بكى فيها عبد الناصر[٢٤٦] إلا أن موقفه من قضايا الخليج العربى. وخاصة إمارات الساحل لم يكن موقف المتفرج، وإنما – تصدى للخطر القادم من شـرق الخليج حيث نظام الشـاه، الذى كان يطمح فى أداء دور فاعل فى تشكيل مستقبل الخليج، خاصة بعد قيام ثورة اليمن عام ١٩٦٢م. وما تركته من آثار على المنطقة كلها[٢٤٧]. فالشاه، لم يكتف بمحاربة المصريين، وقـوات الجمهورية اليمنية[٢٤٨] إنمـا – وهذا ما ضاعف من مخاوف الرئيس عبد الناصر – أخذ ينسـق مع الكيان الصهيونى لتشـجيع هجرة العناصر غير العربية إلى الساحل العربى بهدف طمس عروبة الخليج، والإمارات العربية، وخصوصا إمارات السـاحل العمانى، مما بدا معه أن هناك مخططا مرسوما لتغيير طبيعة تركيبها السكانى[٢٤٩].

وبنـاءً عليه، دعا مجلس الجامعة، فى دورة انعقـاده الثانى والأربعين، يوم ٤ يناير ١٩٦٥م، إلى بـذل الجهـود لدى الـدول، والهيئات والمنظمات المختلفة للتقيد بتسـمية الخليج بـ «الخليج العربى» بدلا من الخليج الفارسـى»[٢٥٠]. وكان المجلس قد أصدر فى دورتـه الحادية والأربعين قرارا فـى يوم ٣١ مارس ١٩٦٤م بإيفاد بعثة من جامعة الدول العربية للاتفاق مع أمراء الخليج على تقييد الهجرة الأجنبية، نظرا لما تشـكله من خطر علـى هـذه المنطقـة العربية، وأن تبادر أجهـزة الإعلام فى الدول الأعضـاء إلى التبصير «بأخطار الهجرة»[٢٥١]. وتشكلت اللجنة برئاسة الأمين العام، وضمت محمود على الداود، ممثلا عن العراق، ومحمد منصور الرميح السـفير السـعودى فى الكويت، والسـفير بدر الخالد ممثلا للكويت[٢٥٢].

وكمـا كان متوقعـا، فإن السـلطات البريطانية اعتبرت إرسـال الوفـد المذكور بمثابة تحد لها، ونوعا من التدخل فى شـؤونها، فأخذت تتصـل بالحكام، لمنعهم من التعامل مـع اللجنـة لأنها، كما تعتقـد،ما هى إلا غطـاء للتدخل المصرى فى الشـؤون الداخلية لإمارات الخليج[٢٥٣].

وفى الوقت الذى تحركت فيه السلطات الاستعمارية البريطانية للاتصال بحكام الخليج العرب كان هناك سعى سعودى مماثل للسعى البريطانى من أجل إفشال زيارة البعثة، وقد قام بهذا الدور الممثل السعودى، محمد منصور الرميح. ومما كشفت عنه الوثائق البريطانية،

أنه فى يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤م وهو اليوم الذى وصلت فيه البعثة إلى «أبو ظبى» قام المذكور بالاتصال بحاكم الإمارة «شخبوط بن سلطان» لإبلاغه أنه مكلف من الأمير فيصل (الملك الفعلى وقتها) بمراقبة أعضاء وفد الجامعة. وأنه ينصحه بعدم الارتباط بأى التزام معها. كما أبدى استعداد بلاده لتقديم أية مساعدات يطلبها»[٢٥٤].

والحاصل أنه عندما وصل وفد الجامعة إلى إمارة «دبى» انزعج الإنجليز بسبب هتافات الجماهير المعادية للاستعمار البريطانى، والمؤيدة لجمال عبد الناصر. مما دفعهم إلى استخدام السلاح لتفريق المتظاهرين، مما أدى إلى مقتل شاب، وجرح العديد من المواطنين. وذلك حسب شهادة الداود[٢٥٥].

وطبقا لما ذكره أحد الدارسين. فإن حاكم دبى كان موافقا على الإجراء البريطانى. وربما كان هناك اتفاق مسبق بينه وبين الوكيل السياسى فى حالة وقوع اضطرابات. ولقد ظهر ذلك بوضوح فى الموقف المتردد الذى اتخذه حاكم دبى أثناء اجتماعه بوفد الجامعة، وهو موقف لم يختلف كثيرا عن موقف حاكم أبو ظبى. وكان للسفير السعودى دور كبير فى ذلك، بسبب اجتماعه بالوفد[٢٥٦].

وفيما يتصل بذلك. أشار تقرير للمخابرات الأمريكية «إلى الموقف غير الودى الذى يقفه حكام الخليج من ج. ع. م لما تشكله من خطر على مصالحهم. واستقرار أنظمتهم» بينما تحدث عن «الجماهير العريضة المؤيدة لها، والحريصة على الاستماع إلى إذاعة القاهرة»[٢٥٧].

ولقد عبّر عن هذه الحقيقة. أحد مواطنى الإمارات. وهو أحمد الطيار بقوله: «كنا هنا فى الإمارات نخاف الإنجليز. ولكن بعد ظهور جمال عبد الناصر اختفت هيبتهم والخوف منهم وصرنا نقذفهم بالحجارة». وأضاف مواطن آخر. وهو سالم بن على: «كنا نعلق صورة عبد الناصر فى البيوت والمجالس. ونحملها فى المحافظ. وكان الناس يسمون مواليدهم باسمه، ويتجمهرون حول أجهزة المذياع ليسمعونه عندما يتكلم. وكان خطيبا لاذعا تخشاه بريطانيا وتمنع الناس من سماعه فى القاهرة». ويقول المواطن راشد الحارث بن ثانى «كنت أعمل فى صيد السمك. وعندما أعرف أن جمال عبد الناصر سيخطب، كنت أترك البحر. وأشترى بطارية جديدة. حتى لو كانت البطارية التى فى الراديو جديدة. وأجلس فى البيت. أنتظر سماع الخطاب». ومضى راشد يقول: «جمال عبد الناصر كان نعمة من نعم الله. كان رفيق الغلابة ومعين الفقير»[٢٥٨].

(هـ) إنشاء صندوق الخليج العربى:

بعد أن أتمت بعثة الجامعة جولتها فى سائر إمارات الخليج، وضعت مشروعا متكاملا، تنفذه الجامعة العربية ويتناول مد الطرق التى تصل بين الإمارات جميعا، وداخل كل إمارة، وإنشاء شبكة هاتفية، ووحدات كهربائية، ومشروعات للتنمية الزراعية، والاقتصادية وتوسيع الخدمات الصحية والتعليمية، وقدرت التكاليف مبدئيا بنحو خمسة ملايين جنيه[٢٥٩].

وعلى هذا الأساس تقرر إنشاء صندوق لمساعدة المنطقة تساهم فيه الدول العربية الثلاث فى «لجنة الخليج العربى» التى تقرر أن تصبح لجنة دائمة بعد انضمام الجمهورية العربية المتحدة لها، بقرار خاص، ومباشر من الرئيس جمال عبد الناصر، الذى عين «حسن صبرى الخولى» ممثلا شخصيا له فى تلك اللجنة[٢٦٠].

وفى ٩ يناير عام ١٩٦٥م قرر رؤساء الحكومات العربية لدى اجتماعهم فى القاهرة، إيفاد الأمين العام المساعد، سيد نوفل، إلى الإمارات للاتصال بحكامها للحصول منهم على موافقتهم لتنفيذ مشروعات التنمية[٢٦١] المشار إليها، إلا أن معارضة بريطانيا كانت شديدة ضد وجود الجامعة، كما يذكر سيد نوفل، الذى تبين له «أنها أنشأت ما أسمته «صندوق تطوير الإمارات المتصالحة» وأنها كانت تصر على وضع المعونات فى هذا الصندوق، وتقديمها عن طريقه»[٢٦٢].

ولقد نقل لنا السفير اللبنانى ما دار فى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية كيف أن صبرى الخولى راح يصب هجومه على بريطانيا التى كانت سببا فى كافة مشاكل العرب، كما أخذ على الحكام العرب فى الخليج خضوعهم للضغط، وتراجعهم، بعد أن كانوا قد قبلوا كتابة بإنشاء صندوق فى الجامعة وحدها، واستثنى حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان القاسمى الذى «أُبعد عن منصبه» وكيف انبرى له عمر السقاف وكيل الخارجية السعودية، وحمل على ما أسماه «تصنيف الناس» داخل الجامعة، وخارجها وتساءل عن «مقاييس، وشروط الوطنية، أو العمالة، أو الاستسلام للأجانب».

وما أن تقدم سيد نوفل بمشروع التوصية، فى موضوع الخليج، وتلا المقدمة التى تتضمن التعابير المعهودة: تنديد «بالاستعمار وأعوانه» وحملة شديدة على «الحكام المارقين» و«تحية لسلطان الشارقة السابق» ودعوة إلى «مناهضة عملاء الاستعمار» حتى تبدل جو المناقشة تبدلا

كاملا كاد يؤدى إلى القطيعة، إذ رفض السقاف القبول بجميع عبارات المقدمة ورأى «أنها ضارة بالمصلحة العربية نفسها، وأنها ستثير حفيظة سائر الأمراء، وهم عرب أقحاح يعملون بوحى من ضمائرهم». وتساءل عن الفائدة من هذه التعابير التى «ملتها الأسماع، ولم يجن العرب من جرائها إلا الشحناء والخلافات» وقال: «إن الأمر لا يعدو أحد احتمالين: هجوم مسلح على البريطانيين، وطرد البريطانيين من المنطقة، فإن آنس العرب فى أنفسهم قدرة على ذلك فليتفضلوا. ونحن فى المقدمة، وإلا كان عليهم السير فى سياسة واقعية تؤمن مصالح تلك المنطقة، وتصل بها يوما إلى الاستقلال». وحمل السقاف حملة شديدة على الأمين المساعد، الدكتور نوفل، واتهمه «بأنه فى رحلته إلى الخليج تصرف تصرفا زاد النار ضراما، وأدى إلى اشتداد الأزمة، بدلا من تخفيفها، وأنه تصرف تصرفا غير لبق»[٢٦٣].

وهذا الموقف غير اللبق، كشف عن حقيقته. السفير البريطانى فى جدة الذى أبلغ حكومته يوم ٢٩ مايو «أن وكيل الخارجية السعودى أبلغه أنه قد نجح فى إحباط محاولة مصرية لإدراج موضوع الخليج فى جدول أعمال اجتماع الجامعة القادم» وأضاف «أن المساهمة السعودية ستدفع فى أقرب وقت» مبررا تردد السعوديين «بأنهم يخشون الظهور كشركاء فى مؤامرة تقودها بريطانيا ضد القومية العربية»[٢٦٤].

وكان المقيم السياسى البريطانى قد تلقى من الملك فيصل، عن طريق مبعوثه، تأكيدات عن «استعداد المملكة السعودية دفع مبلغ مليون جنيه للصندوق البريطانى، بشرط إرسال حكام الإمارات برقيات له يعلنون فيها قبولهم تلك المعونة، مع تأكيد أن المبلغ المذكور لن يرسل إلا بعد إبعاد جامعة الدول العربية عن المنطقة»[٢٦٥].

وفى هذا الصدد قال سيد نوفل «إن الجامعة تلقت من حكام إمارات الساحل، الذين وافقوا قبلا على التعاون مع الجامعة، برقيات خلاصتها سحب الموافقة السابقة بالتعاون مع الجامعة، وقبول المعونة عن طريق صندوق التطوير الذى أنشأته بريطانيا»[٢٦٦].

وهكذا، وكما رأينا، فبينما كان الرئيس جمال عبد الناصر يسعى بكل الوسائل لتفعيل دور الجامعة العربية وإضعاف النفوذ البريطانى فى منطقة الخليج، كان الملك فيصل يسعى إلى تحقيق هدف سلبى، يتمثل فى إضعاف وتقليص دور عبد الناصر فى المنطقة حتى لو أدى ذلك إلى تكريس الوجود الاستعمارى البريطانى فى المنطقة. وهو ما لم يتحقق إذ أعلن رئيس الحكومة البريطانية، يوم ١٦ يناير ١٩٦٨م عن قراره بسحب جميع القوات

البريطانية من الشرق الأقصى، ومن الخليج العربى. فى موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١م[٢٦٧] بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة، ورغبة فى تخفيض النفقات الحكومية، وذلك لتفسير الخارجية الأمريكية، التى أضافت «أن من شأن ذلك أن يدمر وضع الغرب فى الخليج» واتهمت القرار «بأنه يعوزه حسن المسؤولية. وأن الولايات المتحدة، التى تعلق أهمية كبرى على المحافظة على الوجود البريطانى الدائم، تشعر بأن القرار غير مبرر. وينطبق عليه المثل القائل: «مقتصد فى التوافه مسرف فى عظائم الأمور Penny wise. Pound foolish». وعبّر باتل Battle، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، عن «خشيته من تعرض الأنظمة المحافظة للخطر، وتعرض المنطقة كلها لضغوط العرب المتطرفين» وتساءل عما إذا كان الانسحاب يزيد الإنجليز قوة، أو يزيدهم ضعفا»[٢٦٨].

أما بالنسبة للموقف السعودى، فقد أبلغه للقنصل الأمريكى فى الظهران لحكومته فى برقية، جاء فيها «إن رشاد فرعون، أقدم مستشارى الملك فيصل، قد عبر له عن القلق السعودى حول مستقبل الخليج بعد الانسحاب البريطانى، وما سوف ينتج عنه من نشاط سوفييتى فى منطقة الشرق الأوسط تماما كما حدث فى اليمن. وجنوب الجزيرة العربية» وتساءل رشاد فرعون: «عما إذا كانت الحكومة البريطانية قد استشارت حكومة الولايات المتحدة قبل اتخاذها قرار الانسحاب» وأبدى دهشته من «رفض الحكومة البريطانية للعرض الذى تقدمت به مشيخات الخليج بدفع تكاليف بقاء القوات البريطانية»[٢٦٩].

ونظرا لفشلهم فى استئجار الجيش البريطانى[٢٧٠]، فإن أمراء الخليج اقترحوا أن تقوم الولايات المتحدة بملء الفراغ الناشئ عن انسحاب البريطانيين[٢٧١]. إلا أن روستوف مساعد الرئيس جونسون اقترح على الرئيس «أن تقوم كل من السعودية، وإيران بملء الفراغ الناشئ عن انسحاب الإنجليز من الخليج[٢٧٢]. ولم يتردد الرئيس فى إرسال خطابين بتاريخ الأول من فبراير ١٩٦٨م لكل من الملك فيصل، والشاه[٢٧٣] لتنفيذ السياسة الأمريكية فى الخليج.

والخلاصة أن التجربة الناصرية فى الخليج قد أثبتت أن بإمكان الجامعة أن تكون صمام أمان لأمن قومى عربى شريطة أن يتوفر لها الحد الأدنى من التعاون العربى[٢٧٤]. وأنه فى الوقت الذى أخذت فيه بريطانيا تلملم نفسها لتحمل عصاها على كاهلها وترحل من الخليج العربى من دون رجعة، رحل جمال عبد الناصر وظهرت بعده بعام واحد ثلاث

إمارات مستقلة فى الخليج العربى هى: البحرين، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، كلها بدستور، ومجلس شورى، منتخب أو معين، وقد سبقها إلى ذلك حركة التغيير التى تمت فى سلطنة عمان باتجاه تحديث البلاد، وقد كانت الأفكار الناصرية أحد أسباب هذه التحولات[٢٧٥].

□□□

obeikandl.com

الهوامـش

(١) نـور الدين بن الحبيب حجلاوى، تأثير الفكر الناصرى على الخليج العربى، ص ١١ (بيروت ٢٠٠٣م).

(٢) Fo. 37111442-/E 493791/367/. Jedda Diaries, Vol. 2, P. 398. July 31, 1926.

(٣) Philby. H.ST. John B., Forty years in the wilderness. PP. 39 (London 1957).

(٤) طلال بن عبد العزيز: رسالة إلى مواطن، ص ٣٩.

(٥) نفس المرجع، ص ٦.

(٦) نفس المرجع، ص ٧.

(٧) نفس المرجع، ص ٣٨.

(٨) نفس المرجع، ص ٣١.

(٩) نفس المرجع، ص ٣٠.

(١٠) نفس المرجع، ص ٢٢.

(١١) نفس المرجع، ص ٦، ٣٦.

(١٢) FRUS. 1947. Vol. V. No. NEA Files lot 55-D36, P. 598 N.D.

(١٣) FRUS. 19521954-. Vol. IX, No. 1449. P. 2434. Feb. 14. 1953.

(١٤) FRUS, 19551957-. Vol. XII, No. 133, P. 311.

(-) World Encyclopedia of Political Systems and Parties, Vol. 2, Library of Congress. 1983. PP. 875.

(١٥) Lipsky. A. George. Saudi Arabia, PP. 59 (Washington 1959).

(١٦) FRUS. 19611963-. Vol. XVIII. No. 286, P. 619621-. July 1. 1963.

(١٧) FRUS, Ibid. No. 68, P. 158. Oct. 4. 1962.

(١٨) Pertez. Don. The Middel East Today. PP. 478 (N.Y. 1983).

obeikandi.com

(١٩) Badeau. S. John. The American Approach to the Arab World. PP. 124 (N.Y. 1968).

(٢٠) Sanger. Richard. The Arabian Peninsula. PP. 235 (Cornell Univ. Press 1978).

(٢١) فؤاد مطر، بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع هيكل، ص ١٥٧ (بيروت ١٩٧٥م).
– أحمد حمروش، مقالة، مجلة روزاليوسف، عدد ١٣/ ٧/ ١٩٨٦م.
– نظام شرابى، أمريكا والعرب، ص ١٦٦ (لندن – رياض الريس).

(٢٢) FO. 37117935-/ E 433425/715/. Jadda Diaries. Vol. 3. P. 491497-. July 3. 1934.

(٢٣) القاضى عبد الله الشماحى، اليمن.. الإنسان والحضارة، ص ٢٠٠ (القاهرة ١٩٧٣م).

(٢٤) زيد بن على الوزير، محاولة لفهم المشكلة اليمنية، ص ١٦٩ (بيروت ١٩٧١م).

(٢٥) قحطان محمد الشعبى، الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية فى جنوب اليمن، ص ١٢ – ١٣، ٥٩ (القاهرة).

(٢٦) فتحى الديب، عبد الناصر وحركة التحرر اليمنى، ص ٩٥ (بيروت ١٩٩٠م).
– عادل رضا، ثورة الجنوب، ص ١٩ – ٢٠ (القاهرة ١٩٦٩م).

(٢٧) نفس المرجع، ص ٢٩.

(٢٨) نفس المرجع، ص ٢٩ – ٣٠.
– حسين شرف الدين، اليمن عبر التاريخ، ص ٣٦٥ – ٣٦٧ (القاهرة ١٩٦٣م).

(٢٩) FRUS. 1964 – 1968. Vol. XXI. No. 67. P. 159. Nov. 5. 1965.

(٣٠) د. محمد عمر الحبشى، اليمن الجنوبى، ص ٣٣ – ٣٤ (بيروت ١٩٦٧م).
– د. صلاح العقاد، جزيرة العرب فى العصر الحديث (ص ١١٧).

(٣١) قحطان محمد الشعبى، نفس المرجع، ص ١٠٣ – ١٠٤.
– د. محمد عمر الحبشى، نفس المرجع، ص ١٦٧ – ١٦٨.

(٣٢) قحطان محمد الشعبى، نفس المرجع، ص ١٠٣ – ١١٠.

(٣٣) د. صلاح العقاد، نفس المرجع، ص ١١٦.

(٣٤) قحطان محمد الشعبى، نفس المرجع، ص ٥١.

(٣٥) محمد جبريل، مدينة المهاجرين، ص ٢٤ (القاهرة).

(٣٦) FRUS. 19641968-. Vol. XXI. No. 132. P. 274. Feb. 2. 1968.

(٣٧) د. سيد نوفل، الخليج العربى، ص ٢٦٠ (بيروت ١٩٦٩م).

(٣٨) د. صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، ص ٢٩١ (القاهرة ١٩٧٤م).

(٣٩) د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى، وجنوب الجزيرة العربية، ص ٣٦ – ٣٧ (القاهرة ١٩٧٢م).

(٤٠) د. صلاح العقاد، الاستعمار فى الخليج الفارسى، ص ١١٧ (مكتبة الأنجلو – القاهرة).

(٤١) نفس المرجع.

(٤٢) د. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية، ص ٨٦ (بيروت ١٩٨٩م).

(٤٣) جان جاك بيربى، الخليج العربى، ترجمة نجدة هاجر، وسعيد الفز، ص ٥٠ (بيروت ١٩٥٦م).

(٤٤) نفس المرجع، ص ٥٠.

– مجلة صوت الطليعة، عدد يونيه ١٩٧٣، ص ٣٧.

(٤٥) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب، ص ٣٨١ (الرياض ١٩٦٨م).

(٤٦) مجلة صوت الطليعة، نفس العدد، ص ٣٧.

(٤٧) جان جاك بيربى، نفس المرجع، ص ٣٢.

(٤٨) د. صلاح العقاد، نفس المرجع، ص ٢٧٢.

(٤٩) محمد على رفاعى، الجامعة العربية وقضايا التحرير، ص ٣٣٢ – ٣٣٣.

(٥٠) نفس المرجع، ص ٣٣٣.

(٥١) جون بولوك، الخليج، ترجمة دهام موسى القطاونة، ص ٣٠ – ٣١.

(٥٢) د. جمال زكريا قاسم، الأسس التاريخية لوحدة الإمارات ودور الاستعمار فى تجزئتها (بحث) ص ٩٦.

(٥٣) د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى، وجنوب الجزيرة العربية، ص ٣٧.

(٥٤) نفس المرجع.

(٥٥) د. محمد متولى، حوض الخليج العربى، ص ٥٥٦ (القاهرة ١٩٧٤م).

(٥٦) FRUS. Ibid. No. 51. P. 123. Jan. 30. 1964.

(٥٧) FRUS. Ibid. P. 120.

(٥٨) نوفمبر ١٩٥٣م، أغسطس ١٩٥٤م، أبريل ١٩٥٦م، سبتمبر من نفس العام، أغسطس ١٩٦٥م.

(٥٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣١٧ (القاهرة ١٩٨٦م).

(٦٠) خير الدين الزركلى، شبه الجزيرة فى عهد الملك عبد العزيز، جـ٢، ص ٦٣٧ – ٦٤٠ (بيروت ١٩٧١م).

– أحمد عسة، معجزة فوق الرمال، ص ٨١٩ (بيروت ١٩٧١م).

– مجلة صوت الطليعة، عدد مارس ١٩٧٤م، ص ١٢.

(٦١) الباحث أحد أفراد الجيش السعودى، وخريج الكلية الحربية المصرية، دفعة ١٢ أكتوبر ١٩٥٥م.

(٦٢) مجلة صوت الطليعة، نفس العدد.

– Lacey, Robert. The Kingdom. PP. ٣١١.

(٦٣) لقاء مع العقيد محمد العربى، أحد خريجيها.

(٦٤) منهم رسام الكاريكاتير الشهير «على الخرجى».

(٦٥) طلال عبد العزيز، نفس المرجع، ص ٣، ٧، ١٥.

(٦٦) FRUS. 19611963–, Vol. XVIII. No. 63. P. 158. Oct. 4. 1962.

(٦٧) FRUS. Ibid. No. 69, P. 160. Oct. 5, 1962.

(٦٨) أحمد يوسف أحمد، الدور المصرى فى اليمن، ص ١٦٢–١٦٧، ص ١٤٩.

– فاسيليف، العربية السعودية، ص ٤٤٩.

(٦٩) FRUS. 19611963–, Vol. XVIII. No. 63, P. 158. Oct. 4. 1962.

(٧٠) FRUS. Ibid. No. 71, P. 162165–, Oct. 5. 1962.

(٧١) FRUS. Ibid. P. 165.

(٧٢) FRUS. Ibid. No. 76. P. 173. Oct. 9. 1962.

(٧٣) FRUS, Ibid. No. 83. P. 187. Oct. 19. 1962.

(٧٤) FRUS. Ibid, No. 88. P. 198199–. Nov. 2. 1962.

(٧٥) FRUS, Ibid.

(٧٦) FURS. Ibid. No. 91. P. 204n, Oct. 31, 1962.

(٧٧) FRUS. Ibid. No. 392. P. 854. Dec. 23, 1963.

(٧٨) FRUS, Ibid. No. 373. P. 814. Dec. 1, 1963.

(٧٩) فوزى أسعد نقيطى. العلاقات المصرية السعودية. ص ٥٦٩ –٥٧٠ (رسالة دكتوراه معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠م).

(٨٠) جريدة الأخبار، عدد ٥/ ١٠/ ١٩٦٢م نقلا عن بيروت المساء.

(٨١) أحمد حمروش. قصة ثورة ٢٣ يوليو. جـ ٣، ص ٢٣٤ – ٣٣٥.

(٨٢) نفس المرجع، ص ٤٥٩ – ٤٦٠.

(٨٣) فاسيليف نفس المرجع، ٤٤٧.

– فهد القحطانى، صراع الأجنحة فى العائلة السعودية المالكة، ص ١٠٦ – ١٠٧ (لندن ١٩٨٨م).

– فاسيليف، نفس المرجع، ص ٤٥٧.

(٨٤) نفس المرجع.

(٨٥) الصحف القومية، عدد ٢١/ ٨/ ١٩٦٢م.

– فاسيليف، نفس المرجع، ص ٤٤٧.

(٨٦) Schmidt. Jemen. The Unkown War. PP. 5051– (London 1968).

(٨٧) Lacey, Robert. Ibid. P. 354.

(٨٨) Ibid. P. 356.

(٨٩) FRUS, 19641968–, Vol. XXI. No. 4, P. 8, April 8. 1964.

(٩٠) FRUS, Ibid. No. 226, P. 436. May 15, 1964.

(٩١) FRUS. Ibid. No. 228. P. 443 – 444, May 28, 1964.

(٩٢) نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع، ص ١١٧، ١٢٠ (بيروت ٢٠٠٣م).

(٩٣) FRUS, Ibid, No. 273, P. 520522–, June 20, 1966.

(٩٤) FRUS. Ibid, No. 260. P. 496497–, Feb. 1, 1966.

obeikandl.com

(٩٥) FRUS. Ibid. No. 261. P. 498.

(٩٦) FRUS. Ibid. No. 271. P. 515. June 8. 1966.

(٩٧) كامل زهيرى، من ثقب الباب، جريدة الجمهورية، عدد ٢٧/ ٩/ ١٩٩٤م.

(٩٨) مجلة صوت الطليعة، عدد نوفمبر ١٩٧٥، ص ١٢-١٦.

(٩٩) Holden. David. Farewell to Arabia. PP. 135 (London 1966).

(١٠٠) د. محمد على الشـــهارى (مدير مكتب الرئيس الســـلال) عبد الناصر وثورة اليمن، ص ٤٦ (القاهرة).

(١٠١) د. عبد الوهاب آدم العقاب، عبد الناصر والثورة اليمنية ١٩٥٢م - ١٩٦٧م، ص ٤ (جامعة إب).

(١٠٢) نفس المرجع، ص ٥١.

(١٠٣) Holden. David. Ibid.

(١٠٤) FRUS. 19641968-. Vol. XXI. No. 60. P. 141. June 24. 1964.

(١٠٥) محمد حسنين هيكل، حوار مع جريدة العربى، عدد ٢٥/ ٧/ ١٩٩٤م.

- نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع، ص ١١١ (بيروت ٢٠٠٣م)

(١٠٦) FRUS. 19611963-. Vol. XVIII. No. 171. P. 379. Feb. 28. 1962.

(١٠٧) د. فوزى أسعد نقيطى، نفس المرجع، ص ٥٥٠ - ٥٦٠.

(١٠٨) حديث لجريدة الأهرام، عدد ١٠/ ١١/ ١٩٦٢م.

(١٠٩) الباحث كان يعمل مساعدا لرئيس إدارة الخطط والعمليات وقتها.

(١١٠) زميل الباحث.

(١١١) FRUS. Ibid. No. 80. P. 178179-. Oct. 11. 1962.

(١١٢) د. عبد الوهاب آدم أحمد العقاب، نفس المرجع، ص ٥.

(١١٣) أحمد حمروش، نفس المرجع، جـ ٣، ٢٣٤.

(١١٤) FRUS. Ibid. No. 71. P. 162 Oct. 5. 1962.

(١١٥) FURS. Ibid. P. 162 - 163.

(١١٦) Gouse III. Gregory. Saudi - Yemeny Relations. PP. 60 (N. Y. 1990).

(١١٧) FRUS. Ibid. No. 74. P. 170. Oct. 8. 1962.

(١١٨) Badeau. S. John. The Middle East Rememnered. PP. 207.

(١١٩) Fawaz A. Gerges. The Middle East Journal. Vol. 49. No. 2. Spring 1955.

(١٢٠) مذكرات أكرم الحوراني، جـ ٤، ص ٣١١٩ – ٣١٢٠ (القاهرة ٢٠٠٠م).

(١٢١) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، ص ٦٣٧.

(١٢٢) نفس المرجع.

(١٢٣) جريدة الرياض، عدد ١٩٦٣/٩/٥م (الوثائق العربية).

(١٢٤) Peterson. J. E.. Yemen. The Search for Modern State. PP. 89 (London 1982).

(١٢٥) محمد عودة، من وحى ثورتين، مقالة جريدة الأهالى، عدد ١٧/ ٧/ ١٩٩١م.

(١٢٦) نقلا عن جريدة الأخبار، عدد ١١/ ١٠/ ١٩٦٢م.

(١٢٧) إدجار أو بالانس، اليمن: الثورة والحرب، ص ١٣٠، ترجمة د. عبد الخالق لاشين (القاهرة ١٩٨٥م).

– جريدة الأخبار، عدد ١٦/ ١٠/ ١٩٦٢م.

(١٢٨) طلال بن عبد العزيز، صورة من حياة عبد العزيز، ص ١١٢.

(–) Holden, David. Ibid. P. 135.

(١٢٩) نقلا عن جريدة الأخبار، عدد ٢/ ١٢/ ١٩٦٢م.

(١٣٠) د. عبد العزيز المقالح، عبد الناصر واليمن، ص ٤٥ – ٤٦.

(١٣١) د. عبد الكريم الإريانى، حديث لجريدة الأهرام، عدد ١٧/ ٦/ ١٩٩٩م.

(١٣٢) على عبد الله صالح، رئيس الجمهورية اليمنية، حديث لنفس الصحيفة، عدد ٢٧/ ٥/ ١٩٨٨م.

(١٣٣) جريدة الجمهورية، عدد ١١/ ٦/ ١٩٧٠م.

– د. على محمد الشهاوى، نفس المرجع، ص ٥٨.

(١٣٤) FURS. Ibid. No. 346. P. 751. Oct. 19. 1963.

(١٣٥) FRUS. Ibid. No. 80. P. 179. Oct. 13. 1962.

(١٣٦) سعيد باديب، العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢م – ١٩٨٣م، ص ١٧٢ (الرياض ١٩٩٣م).

- جريدة الأخبار. عدد ٦/ ٣/ ١٩٦٥م.
- ديفيد سمايلى (قائد المرتزقة فى اليمن) مهمة فى الجزيرة العربية. جـ٢، ص ١٣٢، ١٤٠، ترجمة حامد جامع (بيروت ١٩٨٩م).

(١٣٧) FRUS. Ibid. No. 389. P. 848. Dec. 19, 1965.

(١٣٨) مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر. القسم الرابع، ص ٥٦٣.

(١٣٩) FRUS. 1964 – 1968. Vol. XXI, No. 54, P. 128n, April 25. 1964.

(١٤٠) FRUS, Ibid. P. 128.

(١٤١) FURS, Ibid, P. 128 – 129.

(١٤٢) Parliamentary Debated. Vol. 693, P. 1944, June 3. 1964.

(١٤٣) FRUS, Ibid, No. 57. P. 137, May 5, 1964.

(١٤٤) FRUS. Ibid, No. 51. P. 120, Jan. 30, 1964.

(١٤٥) FRUS, Ibid. No. 59. P. 140, May 28, 1964.

(١٤٦) FRUS, Ibid. No. 61. P. 144 – 145. June 7. 1965.

(١٤٧) FRUS, Ibid, No. 57, P. 138, May 5, 1964.

(١٤٨) FRUS. 1961 – 1963. Vol. XVIII. No. 59. P. 141, Sept. 12, 1962.

(١٤٩) FURS. Ibid. No. 59. P. 141, Sept. 27, 1962.

(١٥٠) FRUS. 1964 – 1968, Vol. XXI, No. 76, P. 175176–.

(١٥١) FRUS. Ibid. No. 54, P. 129n April 29. 1964.

(١٥٢) FRUS. Ibid. No. 336. P. 638, May 8. 1964.

(١٥٣) FRUS. Ibid. No. 58, P. 139 – 140.

(١٥٤) انظر كتاب ديفيد سمايلى، نفس المرجع، جـ ٢، ص ٧٧.

(١٥٥) نفس المرجع، ص ٢٩، ٤٧، ٧٣، ٨٩، ٩١، ١١٨، ١٢٣، ١٢٦، ١٥٩.

(١٥٦) ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م.

(١٥٧) عبد القوى مكاوى، شهادتى للتاريخ، ص ٧٤ (القاهرة ١٩٧٩م).

- فتحى الديب، عبد الناصر وحركة التحرر اليمنى، ص ١١٤ (بيروت ١٩٩٠م).

(١٥٨) ISN / 24464، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مضابط جلسات دور الاجتماع العادى الحادى والأربعين (١١ مارس ١٩٦٤م – ٢١ مايو ١٩٦٤م) ص ٣٤٤.

(١٥٩) ISN / 24464، نفس المرجع.

(١٦٠) نفس المرجع.

(١٦١) نفس المرجع.

(١٦٢) نفس المرجع.

(١٦٣) ج (٦٥ – ٦٤) ٤٣ – ٤٢/ ٠١ ق ٥، قرارات مجلس الدول العربية، نفس المرجع.

(٢٨ سبتمبر ١٩٦٤م – ٢٢ مارس ١٩٦٥م) ص ١٥١.

(١٦٤) نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع، ص ٣١٨.

(١٦٥) د. إبراهيم خلف العبيدى، الحركة الوطنية فى الجنوب اليمنى، ١٩٤٥م – ١٩٦٧م، ص ٣٥١ (بغداد ١٩٧٩م).

(١٦٦) ح ٥١ / (٦٥ – ٦٤) ٤٣ – ٤٢ ق ٥ (قرارات مجلس جامعة الدول العربية) نفس المرجع، ص ٨٩ – ٩٠.

(167) FRUS. Ibid, NO. 67, P. 59, No. 5, 1965.

– د. إبراهيم خلف العبيدى، الحركة الوطنية فى الجنوب اليمنى، ص ٣٤١ – ٣٤٢ (رسالة دكتوراة، جامعة بغداد، ١٩٧٩م).

(١٦٨) سلطان بن ناجى، التاريخ العسكرى لليمن، ص ٢٢٦ (عدن ١٩٧٦م).

– عبد الوهاب آدم العقاب، نفس المرجع، ص ١٢٠.

(١٦٩) FRUS. Ibid. No. 61, P. 143 – 144. June 9. 1965.

(١٧٠) FRUS. Ibid, No. 85, P. 193. March 6. 1967.

(١٧١) FRUS. Ibid. No. 68, P. 163. Feb. 4. 1966.

(١٧٢) نفس المرجع، ص ٣٦١.

(١٧٣) د. إبراهيم خلف العبيدى، نفس المرجع، ص ٣٥٦.

(١٧٤) د. إبراهيم خلف العبيدى، نفس المرجع، ص ٣٦٠.

(١٧٥) نفس المرجع.

(١٧٦) إذاعة صوت العرب، يوم ١/ ٩/ ١٩٦٤م.

– نقلا عن نفس المرجع.

(١٧٧) سلطان ناجي، نفس المرجع، ص ٢٨٧ (عدن ١٩٧٦م).

(١٧٨) نفس المرجع.

(١٧٩) FRUS. 1964 – 1968. Vol. XXI. No. 99. P. 218. July 24. 1967.

(١٨٠) FRUS. Ibid. No. 981. P. 215. June. 19. 1967.

(١٨١) Her Mejesty's Office. State papers. 1967– 1968. Vol. 169. P. 122.

نقلا عن د. إبراهيم خلف العبيدى، نفس المرجع، ص ٤٤٥.

(١٨٢) د. إبراهيم خلف العبيدى، نفس المرجع.

(١٨٣) FRUS. Ibid. No. 106. P. 230. Oct. 28. 1967.

(١٨٤) Gause III. F. Gregory. Ibid. P. 72.

(١٨٥) FRUS. Ibid. No. 276. P. 529. June 21. 1966.

(١٨٦) FRUS. Ibid. No. 248. P. 541. Jan. 16. 1967.

(١٨٧) FRUS. Ibid. No. 83. P. 189. Nov. 22. 1964.

(١٨٨) جون بولوك، الخليج، دهّام موسى العطاونة، ص ٣٨ (لندن ١٩٨٨م).

(١٨٩) د. نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع، ص ٧٢.

(١٩٠) The Eisenhower Diaries. PP. 318 (N.Y. 1981).

(١٩١) جون بولوك، نفس المرجع، ص ٢٨.

(١٩٢) FO. 37120/140/. Arab League British Documentary Sources. (ALBDS) Vol. 9. P. 407, Jan. 27, 1959.

(١٩٣) د. نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع، ص ٧٢.

(١٩٤) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، ص ٧٤ – ٧٧.

(١٩٥) د. نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع.

(١٩٦) عبد الله الطريقى، الأعمال الكاملة، ص ٩٢.

(١٩٧) نفس المرجع.

(١٩٨) نفس المرجع، ص ٩٥ – ٩٦.

(١٩٩) نفس المرجع، ص ٢٤، ٧٧، ٩٥.

(٢٠٠) نفس المرجع، ص ٢٤.

(٢٠١) أعلن عن قيامها فى مؤتمر عقد فى بغداد يوم ١٥ سبتمبر ١٩٦٠م.

(-) FRUS. 1958 – 1960. Vol. XII. No. 90, Sept. 15, 1960.

(٢٠٢) FRUS. Ibid. No. 89. P. 270.

(٢٠٣) FRUS, Ibid. No. 37. P. 135, Aug. 1. 1958.

(٢٠٤) مجلة روز اليوسف، عدد ٢٧/ ٧/ ١٩٦٤م.

(٢٠٥) FO. 37132847– 1/ BA/07226/ (ALBDS) Vol. 9, PP. 143, Dec. 10, 1958.

(٢٠٦) FO. 37120/140/. Ibid. P. 103. Jan. 27. 1959.

(٢٠٧) FRUS, 1958 – 1960, Vol. XII, No. 31. P. 103 July. 24, 1958.

(٢٠٨) FRUS. 1964 – 1968, Vol. XXI. No. 104, P. 228, Oct. 13, 1967.

(٢٠٩) FO. 371132555/. Ibid. P. 172, Oct. 26. 1958.

(٢١٠) FO. 37120/140/. Ibid. P. 407. Jan. 27, 1959.

(٢١١) FO. 37132555–/ BA / 10741, (ALBDS) Vol. 9, P. 101. July 31, 1958.

(٢١٢) FO. 37120/140/. Ibid, P. 407, Jan. 27, 1959.

(٢١٣) د. سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة، ص ٣٦٣ (بيروت ١٩٦٩م).

(٢١٤) نفس المرجع، ص ٢٢٢ – ٢٢٣.

(٢١٥) FRUS. 1958 – 1960, Vol. XII, No. 350, P. 779, Aug. 3, 1958.

(٢١٦) FRUS, Ibid, No. 39, P. 137, Aug. 7, 1958.

(٢١٧) FRUS, Ibid, No. 353, P. 782n, Feb. 12, 1959.

(٢١٨) د. نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع، ص ٢٠٤ – ٢٠٥.

(٢١٩) نفس المرجع، ص ٢٠٥.

(٢٢٠) نفس المرجع، ص ٢٠٥ – ٢٠٦.

(٢٢١) سيد نوفل، نفس المرجع، ص ٢٢٧.

(٢٢٢) نفس المرجع، ص ٢٢٨.

(٢٢٣) د. بطرس غالى، الجامعة العربية، وتسوية المنازعات المحلية، ص ٨٣، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧م.

- FRUS. 1961 - 1963, Vol. XVII, No. 75. P. 174. June 30. 1961.

(٢٢٤) أحمد حمروش، نفس المرجع، جـ٣، ص ١٧٠-١٧١.

- FRUS. 1964 - 1968. Vol. XXI. No. 51. P. 121n, Jan. 30. 1964.

(٢٢٥) جريدة أخبار اليوم، عدد ١/٧/١٩٦١م.

- FRUS, 1961 - 1963. Vol. XVII, No. 76. P. 175. June 30. 1961.

(٢٢٦) د. عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، حكومة الهند البريطانية، والإدارة فى الخليج العربى، ص ٢١٨ (الرياض ١٩٨١م).

- جون بولوك، نفس المرجع، ص ٧٣

(٢٢٧) نفس المرجع، ص ٧٤.

(٢٢٨) أنتونى ناتنج، ناصر، ص ٣٢٩، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد (بيروت ١٩٨٥م).

(٢٢٩) جوزيف أبو خاطر، لقاءات مع جمال عبد الناصر، ص ١٣٦.

(٢٣٠) FO. 371157393/ (ALBDS) Vol. 10, P. 262263-, July 13. 1961.

(٢٣١) Daily Telegraph, July 12, 1961.

(٢٣٢) FO. 371157395/. Ibid. P. 275276-, July 21, 1961.

(٢٣٣) FO. 371156900/, Ibid. P. 389390-, Sept. 8, 1961.

(٢٣٤) كان الباحث يعمل بهيئة العمليات الحربية.

(٢٣٥) عبد الحميد موافى، مصر فى جامعة الدول العربية، ص ٢٠٩. (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة).

(٢٣٦) أنتونى ناتنج، نفس المرجع، ص ٣٣٩.

(٢٣٧) أحمد حمروش، نفس المرجع، ص ١٧١.

(٢٣٨) (١٠٢/ ٦٤) ٨٢/ ٠١٢ ص ١ مضبطة جلسات دور الاجتماع العادى الثانى والأربعين لمجلس الجامعة العربية، ص ٣٢٣.

(٢٣٩) FO. 371156942/ (ALBDS) Vol. 10. P. 310, Aug.

(٢٤٠) FRUS. 1964 – 1968. Vol. XXI. No. 51. P. 121122–. Jan. 30, 1964.

(٢٤١) FRUS. 1958 – 1960. Vol. XII. No. 354. P. 784n. March 16 1956.

(٢٤٢) FRUS. 1961 – 1963. Vol. XVII. No. 89. P. 198. July 24, 1961.

(٢٤٣) فوزى أسعد نقيطى، نفس المرجع، ص ٤٩٨ – ٥٢١.

(٢٤٤) جريدة الأهرام، عدد ١٢/ ١٠/ ١٩٦١م.

(٢٤٥) جوزف أبو خاطر، نفس المرجع، ص ٩٥.

(٢٤٦) ناصف سليم، مقالة جريدة الجمهورية، عدد ١١/ ٩/ ١٩٩٢م.

(٢٤٧) د. نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع، ص ٢٤٨.

(٢٤٨) فوزى أسعد نقيطى، نفس المرجع، ص ٦٣٦.

(٢٤٩) محمد غانم الرميحى، الناصرية فى الخليج العربى، مقالة، مجلة الثقافة العربية عدد أكتوبر ١٩٧١م، ص ١٢.

(٢٥٠) ج {٦٥–٦٤} ٤٣ – ١٠/٤٢ ق٥، قرارات مجلس جامعة الدول العربية، دور انعقاده العاديين، الثانى والأربعين والثالث والأربعين (٢٨ سبتمبر ١٩٦٤م – ٢٢ مارس ١٩٦٥م) ص ٩٢.

(٢٥١) د.سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة، الكتاب الثانى، إمارات ساحل عمان، ص ١٤٠ – ١٤١ (معهد البحوث والدراسات العرابية، ١٩٧٢م).

– ISN / 24464 الأمانة العامة مضابط جلسات دور الاجتماع العادى (٢١ مارس ١٩٦٤م – مايو ١٩٦٤م) ص ٧٣.

(٢٥٢) محمد على رفاعى، الجامعة العربية وقضايا التحرير، ص ٣٣١ (القاهرة ١٩٧٢م).

(٢٥٣) د. نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع، ص ٢٥٠ – ٢٥١.

(٢٥٤) إبراهيم شهداد، موقف بريطانيا من نشاط جامعة الدول العربية فى إمارات ساحل الخليج العربى ١٩٦٠م – ١٩٦٤م فى ضوء الوثائق البريطانية، مجلة «دراسات تاريخية، العدد ٦٥، ص ٢٢١.

– د. نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع، ص ٢٥١ – ٢٥٢.

(٢٥٥) د. محمود على الداود، أحاديث عن الخليج، ص ١٢٠ (بغداد. ١٩٦٠م).

– د. نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع ٢٥٢ – ٢٥٣.

(٢٥٦) نفس المرجع، ص ٢٥٣.

– نفس المرجع، ص ٢٥٠ – ٢٥.

(٢٥٧) FRUS. 1964 – 1968, Vol. XXI. No. 94, P. 207, May 18, 1967.

(٢٥٨) نفس المرجع، ص ٢٤٣ – ٢٤٤، ٢٤٧.

(٢٥٩) د. سيد نوفل، نفس المرجع، ص ١٤٣ – ١٤٤.

(٢٦٠) د. محمود على الداود، عوامل الوحدة والتجزئة فى الجزيرة العربية فى كتاب «تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية» التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٠.

– د. نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع، ص ٢٥٥.

(٢٦١) د.سيد نوفل، نفس المرجع. ص ٤٥٣ – ٤٥٥.

(٢٦٢) نفس المرجع، الكتاب الثانى، ص ١٤٧.

(٢٦٣) جوزف أبو خاطر، نفس المرجع، ص ١٥٧ – ١٥٩.

(٢٦٤) إبراهيم شهداد، موقف بريطانيا من نشاط جامعة الدول العربية فى إمارات ساحل الخليج العربى ١٩٦٤م – ١٩٦٥م فى ضوء الوثائق البريطانية، ص ٢٣٥.

– د. نور الدين بن الحبيب حجلاوى، ص ٢٥٩.

(٢٦٥) إبراهيم شهداد، نفس المرجع، ص ٢٣٠.

– سيد نوفل، نفس المرجع، الكتاب الثانى، ص ١٤٩

(٢٦٦) نفس المرجع.

(٢٦٧) FRUS. Ibid, No. 132. P. 274, Feb. 2. 1968.

(٢٦٨) FRUS. Ibid, No. 122, P. 257258–, Jan. 9. 1968.

(٢٦٩) FRUS, Ibid, No. 127, P. 265267–, Jan. 28, 1968.

(٢٧٠) FRUS. Ibid.

(٢٧١) FRUS. Ibid, No. 146. P. 297, June. 12, 1968.

(٢٧٢) FRUS. Ibid, No. 128. P. 268269-. Jan. 31, 1968.

(٢٧٣) FRUS. Ibid, No. 129. P. 269270-. Feb. 1. 1968.

(٢٧٤) نور الدين بن الحبيب حجلاوى، نفس المرجع، ص ٣٢٣.

(٢٧٥) نفس المرجع، ص ٣٢٤.

□□□

obeikandl.com